International Journal of Contemporary Humanities and Educational Science

المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة

IJCHES, volume 3, July 2024

Online ISSN: 2974-3079 Print ISSN: 2974-3060

Features of basic education in Singapore and how to benefit from it in the State of Kuwait: An analytical study

Dr. Anwar Al-Mahjan

Primary science teacher - Kuwaiti Ministry of Education

Received: 20 April 2023 **Accepted**: 20 May 2024 **Published**: July 2024

This article distributed under the erms of Creative Commons Attribution-Non- Commercial-No Derivs (CC BY-NC-ND) For non-commercial purposes, lets others distribute and copy the article, and to include I a collective work (such as an anthology), as long as they credit the thor(s) and provided they do not alter or modify the article and maintained and its original authors, cltation details and publisher are identified

International Journal of Contemporary Humanities and Educational Science
المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة
IJCHES, volume 3, July 2024
Online ISSN: 2974-3079 Print ISSN: 2974-3060

Features of basic education in Singapore and how to benefit from it in the State of Kuwait: An analytical study

Abstract

This study aimed to identify the form of basic education in Singapore, and the nature of the educational stages that the student enrolls in this type of education. To achieve the objectives of the study, the researcher used the content analysis method: which is the appropriate method for the nature of the research in achieving the objectives set for it. The results of the analysis showed that education is compulsory in Singapore from primary to post-secondary level, which covers basic education, as the basic education system in Singapore seeks to care for all children and help them discover their talents and develop their passion for lifelong learning. The results of the analysis also showed that the basic education system in Singapore It is characterized by decentralization, allowing local authorities more freedom and flexibility.

The analytical study concluded by presenting some proposals that explain how to benefit from the experience of the State of Singapore in basic education in the State of Kuwait, such as developing a comprehensive plan to reform the educational system starting with basic education, increasing flexibility in the educational system, early professionalization in education, and other strategies that can increase the effectiveness of the basic educational system in the State of Kuwait.

Keywords: basic education - educational system.

International Journal of Contemporary Humanities and Educational Science
المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة
IJCHES, volume 3, July 2024
Online ISSN: 2974-3079 Print ISSN: 2974-3060

ملامح التعليم الأساسي في سنغافورة وكيفية الإفادة منه فى دولة الكويت: دراسة تحليلية

د. أنوار المحجان

معلمة علوم ابتدائي– وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت

a.n.almehjan@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20 أبريل 2023 تاريخ القبول: 20 مايو 2024 تاريخ النشر: يوليو 2024

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف شكل التعليم الأساسي في سنغافورة، وطبيعة المراحل التعليمية التي يلتحق بها الطالب في هذا النوع من التعليم، ولتحقيق أهداف الدراسة: استخدمت الباحثة طريقة تحليل المحتوى: وهي الطريقة المناسبة لطبيعة البحث في تحقيق الأهداف الموضوعة له. وأظهرت نتائج التحليل أن التعليم إلزامي في سنغافورة من المرحلة الابتدائية إلى ما بعد الثانوي التي تغطي التعليم الأساسي، أذ أن نظام التعليم الأساسي في سنغافورة يسعى إلى رعاية كل الأطفال ومساعدتهم لاكتشاف مواهبهم، وتنمية شغفهم بالتعلم مدى الحياة، كما أظهرت نتائج التحليل أن نظام التعليم الأساسي في سنغافورة يتسم باللامركزية تسمح للسلطات المحلية بمزيد من الحرية والمرونة.

وانتهت الدراسة التحليلية إلى تقديم بعض المقترحات التي توضح كيفية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت كوضع خطة شاملة لإصلاح النظام التعليمي ابتداء من التعليم الأساسي، وزيادة المرونة في النظام التعليمي، والتمهين المبكر في التعليم، وغيرها من الاستراتيجيات التي يمكن أن تزيد من فعالية النظام التعليمي الأساسي في دولة الكويت.

الكلمات المفتاحية: التعليم الأساسي– النظام التعليمي.

المقدمة

أثبت التعليم أن له المقدرة على تحديد الاستراتيجيات القومية لكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لإسهاماته الحقيقية في مسار تقدمها وتطورها. ونظرا لما لمسته تلك الدول في التعليم عامة والتعليم الأساسي بشكل خاص من تجارب ناجحة أثمرت النتائج الإيجابية والتي منحت تلك الدول أمنها واستقرارها وحققت التقدم والتطور لها في جميع المجالات.

ومن هذا المنظور نسلط الضوء على تجربة سنغافورة في التعليم الأساسي، إذ نجد الكثير من الحجج التي أسندنا عليها سبب اختيارنا للتجربة السنغافورية، وأولها أن الدولة أعلنت أن بناء الإنسان السنغافوري لا يتم إلا بعد الاهتمام بالتعليم الأساسي، وتؤمن الوزارة بان إكساب الطلاب مهارات التعليم ومهارات التفكير الإبداعي يضمن المستقبل المشرق لسنغافورة ويكون عن طريق ركب التعليم الأساسي التذي تبنته، لذا فقد ركزت على تطوير إمكانات الطلاب الإبداعية، وعلى غرس الرغبة في التعلم المستمر.

وكانت سنغافورة بلدا شحيحة الموارد ، تعاني الفقر وارتفاع نسبة البطالة ، وعندما تم تعيين "لي كوان يو " رئيساً لوزرائها بدأت مرحلة النجاح حيث قام بتحويلها إلى أحد أقوى نمور الاقتصاد الآسيوي والعالمي ، وبرؤيته النافذة جعل منها دولة تحتل أحد أعلى عشر مراكز بين أغنى دول العالم حيث وصل معدل دخل الفرد السنغافوري اليوم ما يقرب 56 ألف دولار سنوياً ، ونسبة البطالة فيها الآن تقل عن 2% . (شرقاوي، 2015)

منذ أن سعت سنغافورة إلى تبني نظام جودة التعليم ، وضعت أمامها أولويات أن ترفع من مستوى أدائها التعليمي الداخلي من خلال تطوير المهارات الفكرية وتعزيزها ، والاستفادة من تقنيات المعلومات في التعليم والتعلم ، كما اهتمت بوضع نظام تعليمي جيد وضمان تنفيذه بكل دقة حيث تقوم بتطبيق إجراءات المتابعة وقياس الأداء والتقييم المستمر وفقا لآليات الإدارة الاستراتيجية مما ساعدها في تحقيق هذا النجاح ، كذلك فقد أدرك "لي كوان يو " أن مسئولية الحفاظ على تقدم بلاده وتطورها يتطلب إنشاء نظام تعليمي متكامل ، وذلك لأن النظام التعليمي الصحيح برأيه كفيل بتوفير جميع أنواع الأيدي

العاملة التي تحتاجها البلاد ، كذلك أشار إلى دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما عملت عليه سنغافورة في العمل باتجاه هذه المعادلة التنموية من خلال تطوير التعليم لنهضة الدولة (عيسان ،2009).

وتعد التجربة السنغافورية من التجارب العالمية الرائدة في تطوير التعليم ، فهي تجربة تستحق التوقف عندها وتسليط الضوء على ايجابياتها والاستفادة منها ، حيث ترى وزارة التربية والتعليم في سنغافورة أن مهمتها الرئيسية تقوم على تشكيل مستقبل الأمة عن طريق بناء الإنسان السنغافوري على نحو يتفاعل فيه مع مجتمعه ، وقادرا على تطوير مستقبل أمته .

ولتحقيق هذه المهمة الرئيسية تقوم وزارة التربية والتعليم بتزويد الطلاب بتربية متوازنة وشاملة ، تجعلهم مواطنين صالحين مدركين لمسئولياتهم تجاه أسرهم ومجتمعهم وبلادهم ، كما تؤمن بأن العمل على اكساب الطلاب مهارات التعليم ، ومهارات التفكير الإبداعي يضمن المستقبل المشرق لسنغافورة ، وبالتالي فإن التعليم في سنغافورة يركز على تطوير امكانات الطلاب الإبداعية وغرس الرغبة في التعلم المستمر من خلال استخدام الوزارة لتقنية المعلومات بشكل واسع لتطوير مهارات الطلاب في الاتصال والتعلم المستقل إلى جانب اعتماد مادة التربية الوطنية على تنمية الروابط القوية بين الطلاب لتطوير شعورهم بالمسئولية والالتزام للأسرة والمجتمع والبلاد. (المقبل ، 2003) .

وفي هذا البحث ننوي التركيز على تجربة سنغافورة وكيفية الاستفادة منه في تطوير التعليم الأساسي بالمملكة العربية السعودية، فسنتناول إصلاح مرحلة التعليم الأساسي في سنغافورة من خلال: إصلاح نظام التعليم الأساسي في سنغافورة، والعوامل الثقافية المؤثرة عليه، والجوانب الواردة في هذا السياق هي تاريخ الإصلاحات التعليمية، واهداف واهمية ومبادئ وسمات النظام وكذلك أليات الإصلاح من إدارة واعداد المعلم ومناهج وتمويل. وكذلك العوامل الثقافية الدولة سنغافورة كنظام، ومنه نتعرف على الشخصية القومية لدولة سنغافورة، ونتعرف على تأثير هذه العوامل على نظام التعليم الأساسي.

جاءت هذه الدراسة للتعرف عن قرب على طبيعة شكل النظام التعليمي في سنغافورة وكيفة الاستفادة منه في دولة الكويت.

مشكلة البحث

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على شكل النظام التعليمي العام في سنغافورة ، وذلك من خلال تحليل الوثائق الرسمية التي تناولت التعليم هناك في المقابل تسعى وزارة التربية في دولة الكويت إلى تحقيق أهداف التعليم وتحقيق جودة التعليم في المرحلة المقبلة إلا أنها تواجه الكثير من التحديات ، وأكدت دراسة تشخيصية للوقوف على حال التعليم في الكويت أجراها الفريق الاستشاري السنغافوري ، إلى وجود الكثير من التحديات ونقاط الضعف في نظام التعليم العام في الكويت التي تحتاج إلى : مناهج تواكب القرن 21 .

– وجود نظام امتحانات يهدف إلى تحفيز المهارات العليا للتفكير – تطوير مبتكر لمدارس القرن 21 – تحسين الكفاءة المهنية للمعلمين – خلق كادر من قادة المدارس الابتكاريين – وضع أداة تقييم فعالة لأداء المعلمين . (المركز الوطني لتطوير التعليم –2013)

لذا جاءت فكرة البحث للوقوف على خصائص ومميزات نظام التعليم العام في سنغافورة والاستفادة من عوامل النجاح فيها من أجل تحسين واقع النظام التعليمي في دولة الكويت

أسئلة الدراسة

1. ما ملامح نظام التعليم الأساسي في سنغافورة ؟
2. ما ملامح نظام التعليم الأساسي في دولة الكويت ؟
3. ما أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم الأساسي فى كل من سنغافورة و الكويت؟
4. كيف يمكن الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة

تتحدد أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على ملامح نظام التعليم الأساسي في سنغافورة .
2. التعرف على ملامح نظام التعليم الأساسي في دولة الكويت .
3. الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم الأساسي فى كل من سنغافورة و الكويت.

4. التعرف على كيفية يمكن الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت.

أهمية الدراسة:

إن نتائج هذه الدراسة يتوقع أن تقدم مجموعة من القيم المضافة المتعلقة:

1. التعرف عن قرب على آلية نظام التعليم في سنغافورة .
2. تزويد متخذ القرار التربوي في وزارة التربية بدولة الكويت بدراسة تحليلية تعكس مميزات نظام التعليم في سنغافوره .
3. يمكن لهذا النوع من الدراسات التحليلية أن تعطي فرصة للاستفادة من الخبرات التعليمية في البلاد الأخرى.
4. يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تساعد في التغلب على بعض التحديات التي قد تعوق مسيرة النظام التعليمي في دولة الكويت في تحقيق دوره المنوط به .
5. إطلاع الباحثين على كيفية تحليل المضمون و المحتوى وذلك من خلال استعراض الطريقة التي اتبعتها هذه الدراسة.

منهج الدراسة

يعد أسلوب تحليل المحتوى احد اساليب الدراسات المسحية، والتي تعد بدورها من أنواع المنهج الوصفي.، حيث يجمع الباحث البيانات الأساسية ويقيمها وبالتالي يصبح قادرا على متابعة أهداف الدراسة وتحقيقها من خلال التحليل التفسيري عبدالعال (2002) ، ويقوم تحليل المحتوى كما يتضمنه المسمى على تحليل مكونات وثيقة مطبوعة أو مصورة مثل : المراجع والكتب الدراسية والبحوث والصحف ، والقصص ، وموضوعات المجلات ، والخطابات السياسية والإعلانات ، وقد يوضح تحليل المحتوى المشاعر والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأفكار للافراد والجماعات . مراد وهادي (2002)

وتم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي ، الذي يستند في إطاره إلى المراجع والدوريات المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي إطاره العملي يستند البحث على مجموعة من البيانات

والإحصـاءات الرسـمية الدولية أو الاقليمية الخاصـة بشـكل النظام التعليمي في سـنغافورة ومن ثم تحليلها بما يتوافق مع الفترة الزمنية للقضـية موضـع الدراسـة. الجحيفي (2004) ، فهذا النوع من البحوث ليس مجرد عملية تجميع المعلومات والحقائق التي تصف الأحداث ، ولكنها تقدم تفسير أكثر عمقا وحيوية للأحداث . قنديلجي و السامرائي (2009)

كما استخدمت الباحثة المنهج المقارن، الذي يمكن من خلاله تقديم توصـيات مقترحة لإمكانية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت.

حدود الدراسة

- **حدود موضوعية** : اقتصرت الدراسة الحالية على التعرف على شكل نظام التعليم في سنغافوره وآلية المسـارات التي يلتحق فيه الطلاب بناءا على قدراتهم ومسـتوى أدائهم في الاختبارات الانتقالية . أما الحدود الزمانية فهي تركز على المسارات التعليمية الحالية للطالب في سنغافورة ، أما الحدود المكانية لهذه الدراسـة فهي تقتصـر على نظام التعليم في سـنغافوره كنموذج ووضـع توصـيات مقترحة لإمكانية الاسـتفادة من تجربة دولة سـنغافورة في التعليم الأسـاسـي في دولة الكويت.
- **حدود مكانية** : اقتصرت الدراسة على تناول دولة(سنغافورة – الكويت) .
- **حدود زمنية** : فترة إجراء الدراسة في العام الدراسي 2024م

مصطلحات الدراسة

النظام التعليمي (**educational system**) : يقصد به التعليم العام الرسمي الذي تشرف عليه الدولة والذي يبدأ من المرحلة الابتدائية وإلى نهاية ما بعد المرحلة الثانوية .

الدراسات السابقة

هدفت دراسة علي (2017) إلى إلقاء الضوء على تجربة التعليم اللانظامي في دولة الكويت، ممثلة في مراكز السراج المنير التربوية، التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، في محاولة لرصد إيجابيات تلك المراكز وتوظيفها لصالح الواقع التعليمي في مصر، وتمثل مراكز السراج المنير إحدى المؤسسات التربوية والتعليمية الموازية لنظام التعليم الرسمي، وهي تجربة حديثة العهد نسبيًا في دولة الكويت، تستهدف بناء القيم وتعزيزها لدى النشء، وشغل أوقات فراغهم بما يفيدهم ومجتمعاتهم، وأنشأتها وزارة

الأوقاف والشئون الإسلامية في عام ٢٠٠٢م، منطلقة من مجرد حلقات قرآنية تابعة لـ إدارة الدراسات الإسلامية" بعنوان "اقرأ"؛ لتصبح مراكز تربوية وتعليمية متخصصة، تتبع إدارة مختصة هي "إدارة مراكز السراج المنير"، تعنى بالثقافة الشرعية، وتحتضن النشء من سن (٨- ١٤) سنة؛ بهدف غرس مكارم الأخلاق والفضائل الإسلامية في نفوسهم، وإعدادهم في بيئة تربوية آمنة؛ ليكونوا أبناء صالحين، بررة بأمتهم ووطنهم ودينهم، من خلال مناهج تم إعدادها خصيصًا لهذا الغرض، قوامها القرآن الكريم تلاوة وحفظًا، والعلوم الشرعية، والتربية الإسلامية، والثقافة الدينية، وكذلك مهارات الحياة، بالإضافة إلى الأنشطة التربوية المتنوعة، ويبلغ عدد المراكز (٢٧) مركزًا تربويًا؛ (١٣) مركزا للبنين، و(١٤) مركزا للبنات، تنتشر بجميع محافظات الكويت، وقد وصل عدد الطلاب الملتحقين بها في السنة الأخيرة (٢٠١٧) إلى حوالي (٨.٠٠٠) ثمانية آلاف طالب.

ناقش تان (2010) مسارات سياسة التعليم لكل من سنغافورة وكمبوديا في عصر العولمة ، حيث أظهرت الدراسة أن سنغافورة اتبعت في سياستها التعليمية مسارا يمكن تسميته بسياسة التسويق " وهي سياسة تتشابك مع سياسات المزج التي يتم فيها تشجيع الجماعات ذات النفوذ على اختلاف أنواعها على العمل معا من أجل ترسيخ دعامات اقتصاديات المعرفة ، وعرضت الدراسة التحديات المشتركة التي تواجهها كل من سنغافورة وكمبوديا والتي منها التحول من المنهج التقليدي الذي يركز على المعلم كمحور لعملية التعليم ، إلى منهج يركز على الطالب وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(ICT)** في عصر العولمة ، كما تحدثت الدراسة عن إمكانية التصدي للتحدي المماثل في عملية التحول وذلك من خلال سياسة التسويق ، ووضع دعامة برنامج تعليمي جديد يربط بين مصادر المعرفة الأجنبية مع تلك المعارف القطرية التي يتم جمعها من مختلف السكان الأصليين .

أما تانج (2008) فقد ناقش في دراسته مفهوم " التعليم بالمسارات " ، ويقصد به السياسة التربوية المتبعة في سنغافورة التي بموجبها يقسم الطلاب إلى عدة أقسام بمناهج مختلفة ويؤدون امتحانات عامة مختلفة ، و تقسيم الطلاب بناء على قدراتهم وأدائهم من خلال عدة أشكال في الأنظمة التعليمية ، ففي سنغافورة يوضع الطلاب المتفوقون في الصفوف العليا ، وتختلف المواد الدراسية المقدمة للطلاب

في الصفوف العليا ويختلف عددها ، وذكرت الدراسة أن هناك عدة تحديثات طالت النظام التعليمي في سنغافورة ، ولكن المبدأ الرئيسي لم يتغير ، وهو يجب إتاحة الفرصة أمام الطلبة لأن يتعلموا بالسرعة التي تناسبهم ، وأكدت الدراسة على أهمية دور وزارة التعليم في إحداث تحسينات في مسارات التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية ، كما أشارت الدراسة إلى الجدل الواسع حول تطبيق نظام التعليم بالمسارات حيث أن مؤشر نجاح النظام يمكن قياسه من خلال الانخفاض الحاد في معدل الانقطاع عن الدراسة، في المقابل تذكر الدراسة الانتقاد الموجه إلى التعليم بالمسارات من خلال عرض أسباب انخفاض معدلات الانقطاع وذلك يرجع إلى : تطور في معدل عدد المعلمين إلى الطلاب أو بسبب المستويات التعليمية العامة في المجتمع .

وهدفت دراسة عبد العال (2002) هدفت إلى التعرف على سمات وفلسفة النظام التعليمي في سنغافورة وكيفية ملائمته للتغيرات الحادثة في المجتمع العالمي ، وبالتالي تحديد دوره في عملية التنمية . وقد كشفت أن النظام التعليمي في سنغافورة متكيف دوما مع متطلبات العصر ، فهو متصل اتصالا وثيقا مع تراثه الآسيوي من خلال قيمه الثقافية والسلوكية الحافزة للعمل ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في (مرونة النظام التعليمي – المراجعة المستمرة لفلسفة التعليم – التعاون مع القطاع الخاص – توحيد مصادر التعليم والتدريب الفني – التمهين المبكر في التعليم – مرونة التخطيط للقوى العاملة – التوسع في البعثات التعليمية والتدريبة – توفير مصادر التمويل – التدريب المستمر للموظفين) ، مما أدى إلى مساهمة النظام التعليمي في سنغافورة بشكل كبير في إحداث التنمية في المجتمع .

استعرضت درا اسة الجحيفي (2004) إحدى تجارب الدول الآسيوية من خلال التعرف عن قرب على النموذج السنغافوري للتنمية ، والسبل التي أوصلت النموذج السنغافوري إلى هذا النمو رغم قلة موارده الطبيعية ، وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التعليم فهو يعد أهم عوامل النجاح التنموي في تجربة الدول الآسيوية ، وخاصة في تجربة سنغافورة فمن خلال الاستثمار

الإطار النظرى للبحث

المحور الأول: ملامح نظام التعليم الأساسي في سنغافورة

أولاً: نظام التعليم الأساسي في سنغافورة

يتدرج النظام التعليمي في سنغافورة من المرحلة الابتدائية إلى الجامعي؛ ويشمل خلال ذلك التعليم الثانوي والتعليم ما قبل الجامعي؛ والذي يكون من خلال المعاهد التطبيقية والكليات التقنية، والمتوسطة وغيرها، إذ يعمل على توفير فرص عديدة ومتنوعة للطلاب التي تساعدهم في تنمية قدراتهم وتعزيز اهتماماتهم وميولهم، فضلا عن تميز هذا النظام بالمرونة الكافية التي تمكن الطلاب من توظيف كامل إمكاناتهم لتحقيقها، فالنظام التعليمي في سنغافورة يؤكد على تطوير العنصر البشري والذي يتم من خلال تلبية لحاجات البلاد من القوى العاملة المثقفة والماهرة، وتعزيز القيم الخلقية، وغرسها في نفوس النشء؛ لإثراء التراث الثقافي من ناحية، ومن ناحية أخرى المحافظة على هذا التراث الثقافي أمام موجات التيارات المتسارعة لحركات التغيير والتحديث. (المقبل ، ٢٠٠٣)

ويتدرج النظام التعليمي في سنغافورة من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية ، مرورا بمرحلتي التعليم الثانوي والتعليم ما قبل الجامعي من خلال المعاهد التطبيقية والكليات التقنية والمتوسطة وغيرها ، ويعمل على توفير فرصاً عديدة ومتنوعة للطلاب تساعدهم على تنمية قدراتهم واهتماماتهم وميولهم ، بالإضافة إلى تميز هذا النظام بالمرونة الكافية التي تمكن الطلاب من توظيف كامل إمكاناتهم لتحقيقها ، كذلك يحرص النظام التعليمي السنغافوري على تطوير العنصر البشري تلبية لحاجات البلاد من القوى العاملة المثقفة والماهرة وتعزيز القيم الأخلاقية وغرسها في نفوس الناشئة لإثراء التراث الثقافي من ناحية ، ومن ناحية أخرى المحافظة على هذا التراث الثقافي أمام موجات التيارات المتسارعة لحركات التغيير والتطوير من ناحية اخرى . المقبل (2003)

إن التقدم في مجال التعليم كما أثبتت الشواهد التجريبية إنما يأتي نتيجة جهود منظمة تقودها السلطة المركزية التي تشجع جماعات كثيرة خاصة المدارس والمعاهد ومؤسسات التعليم الأجنبي على معاونتها اقتصاد في دعم معرفة . جديدة . كما تقوم عدة مدارس في اطار التحرك نحو اللامركزية بابتكار أساليب جديدة للعمل . مع الآباء والمنظمات الصناعية والخيرية من أجل إرساء دعائم برامج ومشاريع متنوعة ، ويشترط لنجاح واستمرارية منهج التعليم الذي يركز على الطالب ، إجراء مراجعة

وتنقيح لنظام التقييم الموجود في المجتمع حتى يمكن الحد من التركيز على الامتحانات والتنافس فيها ، ولمواجهة هذا التحدي قامت الحكومة ببعض الاجراءات لمعالجة هذه المشكلة من خلال نموذج تعليمي اطلق عليه اسم " التعليم الذي يرمي إلى تعزيز القدرات " ، ويهدف هذا النموذج إلى تجاوز الأسس الأكاديمية المتمثلة في الاستناد للامتحانات عند تحديد وتقدير مهارات التلميذ إلى صيغ بديلة للتقييم . تان (2010) .

ثانيا: إصلاح التعليم الأساسي في سنغافورة

يتراوح عمر التلميذ فيها بين 160 سنة ، ومدة الدراسة التي يستغرقها التلميذ في هذه المرحلة هي 6 سنوات كما أن السلم التعليمي في المرحلة الابتدائية يتوافق مع ما هو متعارف عليه دوليا من حيث زيادة سنوات المرحلة الابتدائية إلى ست سنوات ، ثم ينتقل بعدها الطالب إلى مرحلة التعليم الثانوي بعد أداء اختبارات الانتقال من المرحلة الابتدائية . يلاحظ أن التعليم الالزامي يبدأ من هذه المرحلة ، وفيها تتولى الدولة إدارة التعليم الإبتدائي ، أما ما قبلها وهي مرحلة رياض الأطفال تبدأ الدراسة فيها من ثلاث سنوات إلى ست سنوات ، وتقدم برنامجا تعليمياً لثلاثة مستويات : تشمل الحضانة – روضة الأطفال الأولى (KG1) – روضة الأطفال الثانية (KG) ، وتتم إدارة رياض الأطفال بشكل عام من قبل جماعات مختلفة تشمل مؤسسات المجتمع والهيئات الدينية ، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التجارية ، وتشرف عليها وزارة التربية (المقبل ، 2003)

لقد نجحت سنغافورة نجاحا باهراً فيما سعت إليه في إصلاح نظام التعليم لديها وتطويره، فهي قصة نجاح استثنائية، إذ إنها في أقل من 50 عاماً تحوّلت من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية تقطنها غالبية أمية من السكان تضاهي مستويات معيشتهم نظيراتها في الدول الصناعية الكبرى الأكثر تطورا، وقد نجحت سنغافورة نجاحاً باهراً فيما سعت إليه في إصلاح نظام التعليم الأساسي خاصة لديها وتطويره. (رضوان،2019)

فقد ذكرت (الجبير والفايز، 2015، ص ص 7–8) بعض الأسباب التي مكنت سنغافورة سن تحقيق هذا النجاح الباهر في بناء منظومة تعليمية من الطراز العالمي انطلاقاً من أساس هش في هذا الزمن القصير فيما يلي:

1 – اختار "لي كوان يو" العديد من الشخصيات الأكفاء في سنغافورة للعمل في الحكومة، وبذلك توافر بين يديه فريق عمل ناجح من الدرجة الأولى لصنع القرارات وتنفيذها (لقد تلقى كثير من العاملين المدنيين في حكومة سنغافورة تعليمهم في أرقى جامعات العالم، ويحصلون على رواتب تعادل تلك التي يمكنهم كسبها في القطاع الخاص).

2 – حرص " لي كوان يو" على إطلاع الحكومة على طيف واسع من التجارب العالمية الرائدة والاستفادة منها قبل الشروع في رسم سياسات حكومته، بحيث تعكس سياسة سنغافورة تلك السياسات والممارسات الأكثر فاعلية في العالم.

3 – حرص "لي كوان يو " على أن تولي بلاده درجة مماثلة من الرعاية الخاصة لتطوير السياسات الحكيمة وتنفيذها بدقة وتأن في آن معا.

هناك عنصران أساسيان في عملية إصلاح التعليم الأساسي، أولا: المعلمين الأكفاء والتدريب المستديم، والذين يمتازون بدرجة عالية من الجدارة والدافعية، ويتقنون فن التواصل مع تلاميذهم. وثانيا: تحفيز المعلمين من خلال رواتب تنافسية تشجعهم على تحسين أدائهم. (حنانية، 2011)

وأشار رضوان (2019، ص165) أن يرجع النجاح في إصلاح سنغافورة إلى (لي كوان يو) حيث اختار مجموعة من الموظفين الأكثر قدرة وكفاءة للعمل في الحكومة السنغافورية، وأعطى فريق من المتخصصين مهمة وضع السياسة ومراقبة التنفيذ، وحرص على التأكد من تنفيذها وعدم التهاون فيها. وتتضح مهمة إصلاح التعليم في سنغافورة خلال المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**

منذ استقلال سنغافورة عام 1965م كانت الأمية تسيطر على جزء كبير من المواطنين مما أدى لقيام حكومة سنغافورة في ابتكار وتطوير واحد من أفضل نظم التعليم عالميًا إن لم يكن الأفضل والذي يشمل جميع المراحل منها التعليم الأساسي، فقد كان على الحكومة الجديدة ضمان أمنها، وتنمية اقتصادها وتطوير نظامها التعليم الخاص بها، كما قد شهدت هذه المرحلة بناء العديد من المدارس التي التحق بها عدد كبير من الطلاب. (الجبير والفايز، 2015)

- **المرحلة الثانية**

تمتد هذه المرحلة من أواخر السبعينات حتى أوائل التسعينات ، وركزت هذه المرحلة على الجدارة والكفاءة وذلك للحد من معدلات الاستنزاف العالية، وكانت تهدف إلى التأكد من تلقي الطلاب تعليم حقيقي ومن وضع معايير عالية للتعليم، وقد تحقق ذلك عبر التركيز على المناهج الدراسية والأساليب المتبعة في المدارس، وقد جرى إنشاء هيئة تفتيش المدارس واتخذت إجراءات أخرى لضمان اتباع المعلمين للمناهج وأساليب التدريس المكلفين بها مركزيًا، وعلى الرغم من الإصلاحات التي تحققت في هذه المرحلة إلا أنهم كانوا بحاجة إلى التقليص من المركزية التي لم تدع مجال لأي ابتكار أو تطوير المناهج الدراسية من قبل المدرس أو المدرسة. (الجبير والفايز، 2015، ص8)

- **المرحلة الثالثة**

عرفت المرحلة الثالثة لإصلاح نظام التعليم بسنغافورة باسم " النموذج المركز على القدرة " التي أطلقت فيها أول المبادرات الإصلاحية عام ١٩٩٧م والتب اشتهرت باسم " مدارس التفكير، تعلم الأمة" والتي دعت إلى التعاون لتغيير نظام التعليم، وتنمية ثقافة التعلم والتفكير العميق، ومنذ منتصف وأواخر التسعينيات، تحول تركيز نظام التعليم إلى تطوير مجموعة واسعة من المهارات مثل التفكير النقدي والإبداع حيث انتقلت البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. كما قامت وزارة التعليم بنقل المزيد من الاستقلالية إلى المدارس لتشجيع الابتكار وتلبية مجموعة واسعة من الاهتمامات والكفاءات لدى الطلاب. (رضوان، 2019)

- **المرحلة الرابعة**

ذكرت كل من الجبير والفايز (2015) أن في عام 2005 م جرى إطلاق مبادرة جديدة وهي مبادرة "تعليم أقل تعلم أكثر"،كانت هذه المبادرة استمرارا لمبادرة " مدارس التفكير، تعلم الأمة" لكنها ركزت أكثر على طرائق التدريس في الصفوف الأولى وعلى جعل المعلمين يفكرون بطريقة تدريسهم وبما يدرسون لتحسين عملية تعلم الطلاب في ثقافة مشاركة مفتوحة مع أنها في الوقت نفسه أكدت على ضرورة التقليل وعلى نحو واعي من حجم المحتوى الذي تغطيه المناهج الدراسية وذلك لإفساح المجال أمام الطلاب لتنمية مهاراتهم وطرق تفكيرهم، وبدأ المعلمون ينظرون بطريقة ما إلى عملهم لابتكار أساليب جديدة للتعليم والتعلم.

- **المرحلة الخامسة**

في عام ٢٠٠٨ تم التخلي عن كون التعليم الثانوي قسمين إما عام أو فني إلى تخصصات أكثر استناداً إلى هدف الطلاب النهائي الذي يحدده في التعليم الأساسي اعتمادا على استعدادهم. وتم التركيز على تعزيز التافس الاقتصادي من خلال مبادرة أمة مبدعة، والتي تهدف إلى أن تكون سنغافورة مدينة عالية بواسطة تكنولوجيا المعلومات. (عبدالعزيز في: رضوان، 2019، ص169)

ثالثا: مراحل التعليم الأساسي في سنغافورة

يتراوح عمر التلميذ فيها بين 6 – ١٢ سنة ، ومدة الدراسة التي يستغرقها في هذه المرحلة هي 6 سنوات، كما أن السلم التعليمي فيها يتوافق مع ما هو متعارف عليه دوليا؛ من حيث زيادة سنوات الدراسة إلى ست سنوات، ثم ينتقل بعدها الطالب إلى مرحلة التعليم الثانوي بعد أداء اختبارات الانتقال من المرحلة الابتدائية. (الرشيدي ومندني، 2017، ص112)

اعترفت اليونيسكو أن نظام التعليم الأساسي في سنغافورة يسعى إلى رعاية كل الأطفال ومساعدتهم لاكتشاف مواهبهم، وتنمية شغفهم بالتعلم مدى الحياة. وتهدف السلطات الوطنية إلى إنشاء الرغبة لدى الشباب في التفكير بطرق جديدة، وإيجاد فرص جديدة للمستقبل. وبدرجة لا تقل أهمية، ترى أن من واجبها مساعدة الطلاب على اكتساب قيم صحيحة وتطوير شخصية قوية لمواجهة التحديات المستقبلية، ويسعى التعليم الوطني إلى تعزيز روابط قوية بين الطلبة وتطوير حس عميق لديهم بالانتماء والالتزام بالعائلة والمجتمع والوطن. (رضوان، 2019)

رابعا: أهداف التعليم الأساسي في سنغافورة

من أهداف التعليم في هذه المرحلة الحساسة هي:

1- التعليم في سنغافورة يعد الطلبة لعالم اليوم إضافة إلى أعمال المستقبل التي سوف يتم اختراعها، وإعدادهم لمواجهة التحديات التي لم تحدث بعد.
2- أن نظام التعليم قد تم تصميمه ليعكس احتياجات الدولة في إعتمادها على الاقتصاد المبني على المعرفة.

3- بناء نظام التعليم الفني الفعال، الذي يتماشى مع الاقتصاد المبني على المنتجات المعرفية.

4- تكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة أكاديميا، وتمكين الطلاب لاحقا من الالتحاق بسوق العمل، ليتمكن من التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية.

5- تكوين مواطن نشط قادر على العمل في فريق بفاعلية المبتكر والمتميز، وعلى التعاون والمشاركة مع الآخرين. (داود، 2017)

خامسا: مبادئ نظام التعليم الأساسي في سنغافورة

1) اللامركزية

وضعت حكومة سنغافورة أسس اللامركزية عن طريق الانتقال من المركزية المتشددة إلى منظومة، تسمح للسلطات المحلية بمزيد من الحرية والمرونة؛ فتكون للمدارس القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بها دون التقيد بالقرارات العليا مما ساعدها في اتخاذ قرارتها بنفسها، وسعيها لوضع برامج، ومشروعات، تساعدها في التفوق. (الرشيدي ومندني، 2017، ص102)

2) المرونة

أدخلت سنغافورة قدراً من المرونة على نظامها التعليمي وخاصةً نظام التعليم الأساسي، وذلك لهدفين : أولهما: تقليل الفاقد في النظام التعليمي، وثانيهما: الاستغلال الأقصى والأمثل لجميع إمكانيات وقدرات أبنائها، ومن بين تلك المحاولات السماح بنسب أكبر من طلاب التعليم الفني والمهني، بل ومؤسسات التدريب المختلفة الالتحاق بالجامعة، إيماناً منها بجعل التعليم الفني مقبول اجتماعياً وسياسياً. (عبدالعال، 2002)

٣) المراجعة المستمرة

إذ عملت الحكومة جاهدة على المراجعة المستمرة لنظامها التعليمي ليتلاءم مع متطلبات السوق العالمية الحديثة، وكان من أثرها تطوير مناهج الرياضيات والعلوم واللغات في مرحلة التعليم الأساسي إيمانا منا بان هذه المواد ترتبط بالحاسبات ولغة المال و الإدارة الحديثة. (عبدالعال، 2002)

4) التوسع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تم وضع ثلاث خطط رائدة؛ لتعزيز الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تهدف هذه الخطط إلى استفادة جميع مراحل التعليم وأولها التعليم الأساسي من هذه التكنولوجيا؛ مما أدى إلى إثراء بيئة التعليم، وتغييرها، وتمكين التلاميذ من الاستفادة من الدروس التي يتلقونها من خلال تنمية القدرات النقدية لديهم. (الرشيدي ومندني، 2017، ص102)

سادسا: سمات نظام التعليم الأساسي في سنغافورة

كا أتفق عليه أن من أهداف التربية في سنغافورة والتي يجب أن يركز عليها في التعليم الأساسي هو تنمية الطالب تنمية كلية من خلال تنمية الشخصية، وتنمية المهارات الإدارية الذاتية، وتنمية المهارات الاجتماعية والتعاونية وتنمية قيم المواطنة، وتنمية مهارات التواصل، وتنمية مهارات التفكير الناقد، ومهارات الإبداع، وتطبيق المعرفة، ومهارات المعلومات، ومهارات التحكم في النفس. (Hodge, 2015).

ومن هذا الهدف السامي يمكن تحديد سمات النظام المتبع في التعليم الأساسي منها:

- نظام تعليمي عالمي يقوم على الإبداع.
- يقدم تعليم يوفر بالمستقبل قوى عاملة مرنة ماهرة، تناسب اقتصاد القرن الحادي والعشرين.
- يربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية بسنغافورة، مما جعل من الاستثمار بالتعليم أولوية رئيسية وجعل السياسات التعليمية واقعية إلى حد كبير، وأدى إلى صياغة مواد علمية ورياضية عالية الجودة.
- تعليم فني من الطراز العالمي يعتمد على تطوير المهارات، فضلا عن الحفاظ على ديناميكية العملية التعليمية. (رضوان، 2019)

سابعا: آلية إصلاح التعليم الأساسي في سنغافورة

- **إدارة التعليم الأساسي في سنغافورة**

يشير يعقوب (رضوان، 2019، ص ص182-183) أن القيادة المدرسية في سنغافورة تتبنى أسلوب القيادة التيسيرية في المدارس، حيث رفعت وزارة التربية والتعليم شعار أن المدرسة الفعالة تعني

قائداً فعالاً، وأن التميز في العمل القيادي يعد سبباً من أسباب التفوق والريادة المدرسية، ويتمثل جوهر القيادة التيسيرية بالمدارس السنغافورية في مساعدة فريق العمل المدرسي.

ويضيف رضوان (2019، ص 183) أن نموذج الإدارة في سنغافورة يمتاز باعتناقه وتطبيقه للشعارات الآتية:

أ . نقدم خدمة ذات جودة بطريقة سريعة وفعالة وودودة.

ب . تلتزم بمعايير عالية من الحرفية والنزاهة والأخلاق.

ج . يعد احترام العاملين المطلب الأول لتحقيق الخدمة القائمة وتعبير عن الالتزام الصدق.

د . وتتوقع منهم أن يتحلوا بالالتزام وحسن التصرف والقدرة على أخذ زمام المبادرة.

هـ. بعد التغيير أمراً أساسياً للحفاظ على القدرات التنافسية الدولية لدولة سنغافورة في الاقتصاد العالمي وتحسينها المستمر وتدفعنا روح التميز أن نكون الأفضل.

- **إعداد معلم التعليم الأساسي في سنغافورة**

قرر صناع القرار في سنغافورة منذ وقت مبكر الاستثمار في الموارد البشرية، مدركين ندرة مواردها القليلة، فحلموا بنظام تعليمي مميز، وصمموه على أرض الواقع ، وضمنوا توفيره لكل طفل، ويشكل المعلم الكفء ومدير المدرسة الفاعل حجر الزاوية في هذا النظام. وإن بناء قوة بشرية على درجة عالية من الكفاية للانخراط في ميدان التعليم ليس بالأمر البسيط ولا محض مصادفة أو نتيجة احترام الثقافة لمهنة المدرس؛ بل جاء نتيجة قرارات سياسة حكيمة، وبذلك استطاعت سنغافورة تطوير نظام متكامل لاختيار المعلمين ومديري المدارس وتدريبهم ودفع أجورهم وتطويرهم مهنياً. (رضوان، 2019، ص187)

قد أظهر مسح تاليس الذي أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٠١٣ م عن معلمي سنغافورة النتائج الآتية

1 . تمتلك سنغافورة القوة العاملة الأصغر سنّاً في التعليم بين جميع الدول التي شملها مسح تاليس، حيث يبلغ متوسط سن المعلمين 36 عاما، وقد خضع ٨٣ % من المعلمين في سنغافورة مقابل ٩٧ % في تاليس للتدريب العملي في المواد التي يدرسونها قبل أن يصبحوا معلمين بصورة رسمية.

2. تُعدّ برامج التدريب الرسمي في سنغافورة شاملة لجميع المعلمين الجدد الذين يديرون التعليم في المدارس ٩٩ % ، مقارنة ب 44 % في الدول التي شملها مسح تاليس ، ويتم تقديم المزيد من الإرشاد خلال سنتي المعلم الأوليين في المدرسة عن طريق تكليف موجهين ذوي خبرة او معلمين أقدم و أكثر خبرة، لتمكين المعلمين الشباب من تعلم المعرفة والمهارات العملية. لذا يوجد في سنغافورة أعلى نسبة من المعلمين الذين يعملون موجهين لغيرهم من المعلمين ٣٩ % أو الذين يجري تكليفهم حالياً بالتوجيه 40% ، مقارنة بمعدلات تاليس البالغة 14 % و 13 % على التوالي . ويتعاون 85 % من المعلمين في سنغافورة الذين يحتاجون إلى التوجيه مع موجهين يقومون بتدريس المادة نفسها، بينما يبلغ معدل تاليس ٩٨ % في الدول التي شملها المسح.

٣ . يؤكد أكثر من 8 من أصل ١٠ مديرين أن المعلمين في مدارسهم مسئولون عن تطوير أساليب تعليمهم ومخرجات تعليم طلبتهم.

4 . ذكر أغلبية كبيرة من المعلمين في سنغافورة ٨١ % أنهم يعملون في مدارس ذات بيئة تعاونية تتميز بالدعم والاحترام المتبادلين.

5 . ويذكر ٨٢ % من المعلمين في سنغافورة أنهم سيعودون لاختيار العمل في التعليم لو أتيحت لهم الفرصة لاتخاذ هذا القرار من جديد بينما يبلغ معدل تاليس ٧ % .

6. يعتقد 7 من كل ١٠ معلمين في سنغافورة تقريباً أن مهنة التعليم ذات قيمة في المجتمع، وهذه النسبة هي ضعف المعدل في الدول التي شملها مسح تاليس ٣١ % . (OECD.2013)

ينقسم تدريب المعلمين في سنغافورة إلى قسمين: –

الأول التدريب قبل الخدمة: وتقوم به الجامعات والمعاهد المتخصصة في إعداد المعلمين.

الثاني التدريب أثناء الخدمة: وتقوم به وزارة التربية بالتعاون مع الجامعات والكليات التربوية ومؤسسات التدريب الخاصة، والمراكز التدريبية التابعة الجهاز التعليم، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالتدريب المستمر والتدريب عن بعد، والقنوات التلفزيونية الخاصة بالمعلمين التي تعرض فيها أبرز التجارب والمشاريع التي يقوم بأدائها المعلمون في الميدان، أما مجالات التدريب فإنها تتمثل فيما يلي:

- الجانب العلمي والمعرفي التخصصي لدى المعلمين.
- مهارات استخدام تقنية المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم.
- مهارات الاتصال والعلاقات الإنسانية وتعزيز روح الانتماء لمهنة التعليم. (الجبير والفايز، 2015، ص42)

- **مناهج التعليم الأساسي في سنغافورة**

الصفوف من الأول إلى الرابع الابتدائي:

يركز الطلبة في السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي على دراسة اللغة الإنجليزية وإحدى اللغات الأم والرياضيات، ويتم عقد امتحان إلزامي للطلبة في هذه المواد؛ بالإضافة إلى مادة العلوم التي تدرس ابتداء من الصف الثالث، ويركز في تدريس اللغة الإنجليزية في هذه الصفوف على موضوعات تتعلق مثلا بالتربية الصحية والدراسات الاجتماعية، أما اللغة الأم فتركز على موضوعات تتعلق بالتربية الوطنية والأخلاقية، ويخصص في هذه الصفوف 33% من الوقت للغة الإنجليزية، 27 % للغة الأم ، و20 % للرياضيات ، و 20 % للمواد الأخرى مثل الفنون والحرف والتربية الرياضية والموسيقي؛ بالإضافة للدراسات الاجتماعية التي تدرس ابتداء من الصف الرابع، ولا يعقد امتحان للطلبة في هذه المواد، وعدد الحصص الأسبوعية في هذه الصفوف 47 حصة، مدة كل حصة 30دقيقة. (الجبير والفايز، 2015، ص22)

الصفين الخامس والسادس

يستمر الطلبة في هذين الصفين في تعلم اللغة الإنجليزية واللغة الأم ، وبناء على الشعبة اللغوية التي يلتحق بها الطالب ، يتم تدريس اللغتين حسب المستوى المناسب ، ويعقد للطلبة امتحان إلزامي

في اللغتين والرياضيات والعلوم ؛ كما يدرس الطلبة التربية الوطنية والأخلاقية ، والدراسات الاجتماعية ، و الفنون والحرف ، والموسيقى ، والتربية الصحية ، والتربية الرياضية ، وعدد الحصص الدراسية في هذين الصفين 49 حصة مدة كل حصة 30 دقيقة (فرج ، 2010م ، ص 343) .

ويدرس التلاميذ خلال تلك المرحلة مجموعة من المناهج والمقررات موزعة على السنوات الست للتعليم الابتدائي والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

- المستوى الأساسي الصفين (١ – ٢): اللغة الإنجليزية ، واللغة الأم ، والرياضيات ، والتربية البحرية ، والتربية الصحية ، والفنون ، والموسيقى ، والدراسات الاجتماعية .
- المستوى الأساسي الصفين (3 – 4) : اللغة الإنجليزية ، واللغة الأم ، والرياضيات ، والعلوم ، والتربية البحرية ، والتربية الصحية ، والفنون ، والموسيقى ، والدراسات الاجتماعية.
- المستوى التوجيهي (الصفين 5 – 1) : اللغة الإنجليزية ، اللغة الأم والرياضيات ، والعلوم ، والتربية المحلية ، والتربية الصحية ، والفنون ، والموسيقى ، والدراسات الاجتماعية. Ministry (of education,2015,PP. 13 , 14)

ويشير داود (2017، ص62) إلى مدى الاهتمام بتدريس اللغة الإنجليزية في التعليم الأساسي في سنغافورة على اعتبار انها لغة العلم والتكنولوجيا والتقنية الحديثة، وتدرس اللغة الأم، لربط ابناء سنغافورة بتراثهم وقيمهم الأسيوية.

ويتم بناء المناهج الدراسية وفقا للخطوات التالية:

- إعداد توصيف لكل مادة دراسية، وبيان لأهدافها، وتوجيهات ومقترحات حول طرق التدريس مع تحديد مستويات التحصيل المطلوبة.
- بعد اعتماد منهج كل مادة دراسية يقوم مؤلفو الكتب الدراسية بالتعاون مع المعلمين تحت إشراف معهد تطوير المناهج بترجمة كل منهج إلى رزم متعددة الوسائط (الحقيبة التعليمية) وتشمل استراتيجيات التدريس والمواد التعليمية لكل مادة دراسية وتتكون الرزمة من كتاب الطالب وكراسة الأنشطة ودليل المعلم وعدد من المواد السمعية والبصرية.

- يقوم فريق مكون من مراقبين متخصصين في المادة الدراسية التابعين لقسم تخطيط المناهج وموظفين من وحدة الكتب المدرسية بمراجعة الكتب المدرسية والمواد المصاحبة قبل اعتمدها.
- ترك حرية اختيار المواد التعليمية للمعلمين وفقا لاحتياجات المتعلمين، كما يتولى معهد تطوير المناهج تدريب المعلمين قبل الخدمة وفي اثنائها بغرض مساعدتهم، للتعرف على التغييرات في المنهج. (البحيري، 2011، ص102)

وللمعلمين في سنغافورة حرية اختيار الكتاب المدرسي الذي يرونه مناسبا ويلبي احتياجات طلابهم كما وضحها (المقبل ، 2003 م ، ص 23) وهي:

إدارة البرامج التربوية : من مهام هذا القسم إدارة و تطوير البرامج التربوية وفق احتياجات الطلاب ووضع سياسات ومناهج التعليم الأساسي) ، ودعم برامج التعليم المهني ومدارس التربية الخاصة.

إدارة تكنولوجيا التعليم : يتولى قسم إدارة تكنولوجيا المعلومات مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج لتنمية قدرة المدارس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما تقوم لجنة بمتابعة وتقييم استخدام المدارس التكنولوجيا التعليم .

إدارة الاختبارات : تتولى إدارة قسم البحوث والاختبارات مسؤولية تقويم الطلاب في جميع المدارس ويشمل التقويم : اختبار إتمام التعليم الأساسي.

إدارة التدريب والتطوير : ومن مهامها إعداد وتدريب المعلمين بتقديم برامج ما قبل الخدمة (المستوى الجامعي وما بعد التخرج) إلى برامج التدريب في أثناء الخدمة لجميع أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس.

يمكن القول في النهاية بان المناهج الدراسية في التعليم الأساسي السنغافوري تركز على التفكير والاستنتاج والتحليل بعيدا عن الحفظ والتلقين هدفها إعداد طالب قادر على التفكير الخلاق والتعلم الذاتي ولدية المقدرة على العمل بكفاية ضمن فريق مستخدما الأساليب التكنولوجية الحديثة ليصبح بعد ذلك مواطنا يحافظ على هويته الوطنية، مما جعل نظام التعليم السنغافوري يحتل مراتب متقدمة في الاختبارات الدولية. (رضوان،2019، ص193)

- **الزمن الدراسي في سنغافورة:**

من أول الإصلاحات التي تمت في التعليم بشكل عام والتعليم الأساسي بكل خاص هو إجراء التعديل المناسب للزمن الدراسي في سنغافورة. إذ يبدأ العام الدراسي في الثاني من شهر يناير وينتهي في الخامس عشر من شهر فبراير من كل عام، وينقسم العام إلى أربعة فصول دراسية، مدة كل فصل عشرة أسابيع، وعدد أشهر الدراسة تسعة أشهر، وعدد الأيام في العام الدراسي 280 يوماً، وعدد الأسابيع 40 أسبوع، ويبدأ اليوم الدراسي الساعة السابعة والنصف صباحاً للفترة الأولى التي تمتد إلى الواحدة بعد الظهر، بينما تبدأ الفترة الثانية بعد الساعة الواحدة وتنتهي في السادسة والنصف مساءاً وبمعدل ستة ساعات ونصف، ولا تتجاوز الاستراحة اليومية مدة الساعة، ويعد يوم الأحد هو يوم الإجازة الأسبوعية، ويتمتع الطلاب خلال الفصلين الثاني والثالث بعطلة لمدة أسبوع واحد، أما في منتصف العام الدراسي فتمتد العطلة لمدة أسبوع واحد، وعطلة لمدة شهر ونصف في نهاية العام الدراسي، وتوفر المدارس غذاء متكامل يحتوي على الأرز والخضار المسلوق وقطعة دجاج أو لحم أو سمك مقلية أو مشوية وتشكيلة من الفواكه بجانب عصير البرتقال أو الماء وكل ذلك بسعر رمزي في متناول يد الطالب.

- هناك 10 إجازات وأعياد رسمية في سنغافورة على مدار العام وهي:
- إجازة عيد ميلاد المسيح (Christmas Day) في الـ 25 من ديسمبر.
- إجازة رأس السنة الجديدة (New Year's Day) في الأول من يناير.
- إجازة رأس السنة الصينية وعادة ما تكون في آواخر شهر يناير إلى منتصف شهر فبراير.
- عيد الجمعة الحزينة (Good Friday) وعادة ما يكون في شهر أبريل.
- إجازة عيد الفصح (Vesak Day) في شهر أبريل أو مايو.
- عيد العمال والذي يصادف 1 مايو من كل سنة.
- اليوم الوطني والذي يصادف 9 من شهر اغسطس.
- عيد الفطر (Hari Raya Puasa) الذي يعتمد على التقويم الإسلامي.
- عيد الأضحى (Hari Raya Haji) الذي يعتمد على التقويم الإسلامي.

- ديبا فالي (Deepavali) وعادة ما يصادف شهر اكتوبر أو نوفمبر . (وزارة التعليم، الملحقية الثقافية السنغافورية)
- **تمويل التعليم الأساسي في سنغافورة**

يتمتع جميع الأطفال في سنغافورة بحق الحصول على التعليم المجاني، وتتلقى جميع المدراس قدراً معيناً من التمويل العام، وتقوم الحكومة المركزية بإدارة هذا التمويل على نحو مباشر. وتُصنّف المدراس في سنغافورة إما بوصفها مدارس حكومية أو مدعومة حكومياً. حيث يجري تمويل الدارس الحكومية على نحو كامل، في حين أن المدارس المدعومة – وهي المدارس الدينية عادة تحصل على دعم حكومي جزئي، مع أن هذا الدعم يمكن أن يصل إلى أكثر من 90 % من إجمالي إيراداتها. كلتا هاتين الفئتين يمكن أن تضم عدداً من المدارس التي تصنف على أنها " حرة " أو " مستقلة ". حيث يجري تخصيص تمويل حكومي إضافي لدعم هذه الفئات الفرعية لتوسيع مواردها ومناهجها الدراسية. (رضوان، 2019، ص193)

تحتد مهمة وزارة التربية والتعليم في تكوين وبناء الإنسان السنغافوري؛ لتجعل منه عنصرا قادرا على المساهمة في تطور مستقبل الدولة، إذ تسعي وزارة التربية والتعليم السنغافورية إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف مواهبهم، واستغلال طاقاتهم بأفضل شكل ممكن ، وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك من نظام تعليمي متقدم ومؤسسات تعليمية مجهزة بأحدث الوسائل. (داود، 2017)

ثامنا: العوامل المؤثرة في إصلاح التعليم الأساسي في سنغافورة

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير في عملية إصلاح التعليم الأساسي في سنغافورة ومنها:

- **العوامل الجغرافية**

سنغافورة دولة حديثة لا يزيد عمرها عن خمسة عقود منذ استقلالها عام 1965م، كما أنها تحتل المركز الثالث بين الدول من حيث الدول الأقل كثافة سكانية بالعالم ، وهي من بين أصغر دول العالم مساحة، والأصغر بالمنطقة ، ولذلك يطلق عليها " النقطة الحمراء الصغيرة"، وبالرغم من صغر مساحتها، فإنها لها حضور متميز بالعالم اليوم، نتيجة للقوى العاملة الكفؤ واقتصادها الحر ، وموقعها الاستراتيجي بالمنطقة الذي مكنها من أن تصبح ميناء بحري مركزي مع طرق الشحن الرئيسية، وإلى

جانب امتلاكها البنية تحتية قوية للأعمال ومناخ اقتصادي منتعش، فمن بين العوامل الأخرى التي يعزو إليها نموها السريع هي " الحكومة المستقرة الفعالة ". (Poon, 2013. P59)

على الرغم من أن سنغافورة هي أصغر دولة في جنوب شرق آسيا من حيث المساحة، وتعتبر دولة في مدينة واحدة وجزر صغيرة جدا من جوانبها، فهذا جعل خيار الإدارة المركزية للتعليم هو الخيار الأمثل، وسهل على القائمين على نظام التعليم فيها تحقيق الجودة النوعية من خلال التنظيم الموجه والتمويل الغير مكلف، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال يواجه القائمين على التعليم تحديا كبيرا يتمثل في اتساع البلاد وترامي أطرافها وما يتضمنه ذلك من معوقات وصعوبات لم تواجهها سنغافورة. (الجبير والفايز، 2015)

- **العوامل الاقتصادية**

يشير الاقتصاديون إلى دول ماليزيا، وكوريا، وتايوان، هونج كونج، وسنغافورة بالنمور الاقتصادية الآسيوية، ولعل سبب هذه التسمية هو محافظة هذه الدول على نسبة على مدى فترة طويلة ، ويرجع هذا النمو المتميز هو النسبة العالية من الادخار، بالإضافة إلى السياسات التنظيمية الفعالة والاستثمار في التدريب وتأهيل القوى العاملة وتجهيز البنى التحتية وتطوير نظم التعليم. فقد استطاعت دولة سنغافورة أن تجذب شركات الاستثمار الأجنبية إليها لما توفر من أيدي عاملة مؤهلة في مجال المعلوماتية ، ولم تقتصر على ذلك بل أصبحت تلك الشركات تفضلها على مواطنيها الأصليين لحسن التأهيل وتوفر اليد العاملة ، لم يكن ذلك ليتحقق من غير وجود تنمية الموارد البشرية مثل تطوير مستوى التعليم وإنشاء البنية التحتية المعلوماتية وبنية الاتصالات ، وتوفير الكليات والمعاهد المتخصصة (فرج ، 2010 م ، ص 325) .

ولا يخفى على المتمعن في تجربة سنغافورة التنموية أنها لم تبلغ ذلك إلا بعد أن استثمرت في العنصر البشري الاستثمار الأمثل من خلال نظام تعليمي عالي المستوى نجح في بناء المواطن السنغافوري الذي ارتقى ببلاده وحلق بها. (الجبير والفايز، 2015، ص7)

وقد اعتمدت خطة النمو الاقتصادي المبني على المعرفة على ثلاثة قطاعات هي:

- تصنيع التكنولوجيا العالية والتي تضم نظاما اقتصاديا لمشروع تكنولوجيا عالية متوازنة في شركات كبرى متعددة الجنسيات إلى جانب الشركات الشابة المبتدئة.
- خدمات الأعمال المتعلقة بالمعرفة المكثفة التي تدعم دور سنغافورة كمحور في الاستثمار الإقليمي ذو قيمة مضافة.
- إنتاج وتوزيع محتوى واسع يمكنه توليد مصادر جديدة للنمو في صناعات الوسائط الجديدة إلى جانب الإضافة للحراك الثقافي السنغافوري باعتبارها بيئة حية لدعم المواهب الفذة.

وتسارعت أيضا وتيرة الإصلاحات عندما تشكل مجلس المراجعة الاقتصادية عام ٢٠٠١ م والذي يتألف من أعضاء القطاعين العام والخاص لتقويم وتحديد التوجهات الاقتصادية بالألفية الجديدة كما يحدد هدف سنغافورة المتمثل في أن تصبح رائدة بقطاع الأعمال التجارية، ذات اقتصاد متنوع، ويتراوح النمو الاقتصادي سن ٣ % إلى 5 % لكل عام على المدى المتوسط. (السيسي، في: رضوان، 2019)

- **العوامل السياسية**

وضعت الحكومة منذ بداية الاستقلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تميزت بالصرامة الشديدة في التطبيق على يد " لي كوان يو " أول رئيس وزراء في سنغافورة وبالفعل جنت سنغافورة ثمار تلك الإصلاحات حتى أنها لقبت بسويسرا آسيا بسبب استقرارها السياسي والاقتصادي. (عبد العال، 2002 م ، ص 37)

سعت حكومة سنغافورة إلى وضع سياستها التعليمية لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

أ . وضع نظام قومي للتعليم يقوم على المساواة، ويؤكد على القيم والمواطنة والمسئولية.

ب . وضع منهج تعليمي قوي واختبارات مشتركة، والتأكيد على غرس القيم لتوحيد الفرق الثقافية.

ج . ربط إصلاح المناهج التعليمية بالتغير الاقتصادي لضمان التناسب بين الحاجات الاقتصادية والمخرجات التعليمية.

د . توفير كافة الموارد المؤسسات التعليمية، ومنحها المزيد من الاستقلالية.

هـ. الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات، وتقليل محتوى المنهج التعليمي.

- **العوامل الاجتماعية**

ركزت الحكومة على تطوير بنية تحتية من الطراز الأول لتهيئة المناخ الجاد للنجاح ، ولهذا خصصت مستويات عالية من النفقات إلى الإسكان والدفاع، والنقل ، والاتصالات لإيمانها بأن تنمية الموارد البشرية هي التي تحدد نجاة الأمة أو غرقها، وأن القوى العاملة الماهرة والمتعلمة هي وحدها القادرة على الاستجابة للفرص السانحة في ظل الاقتصاد العالمي المتطور والامتياز التنافسي، وعليه استثمرت سنغافورة بالتعليم والتدريب وخاصة بمجال العلوم والتكنولوجيا ، كما سعت إلى دعم الخدمات الأساسية كالإسكان والتعليم من خلال صندوق الادخار المركزي " تحت إدارة الدولة والذي أطلق عام ١٩٥٠ م، ووفقا لهذا الصندوق يساهم كل العاملين وأرباب الأعمال بنسبة مئوية ثابتة من رواتبهم ومكافآتهم للصندوق كمدخرات إلزامية، والتي يستخدمها الأفراد لاحقا كضمان اجتماعي بعد التقاعد، ولتأمين ملكية المنزل ، والإنفاق على الرعاية الصحية ، ولقد زادت هذه النسبة من 5 % إلى أكثر من ٢٠ % بحلول منتصف حقبة الثمانينات. (أبو النيل، 2016، ص170)

ونظرا لتعدد الألسنة والأعراق والأديان عمدت سنغافورة في نظام تعليمها إلى تعزيز القومية الوطنية والانتماء الوطني السنغافورة وليس للعرق أو الدين أو اللغة، وفي إطار ذلك جعلت اللغة الإنجليزية اللغة الأولى (لغة التعامل) وأصبحت تستخدم على نطاق واسع، ويتم تدريسها منذ مراحل التعليم الأولى من التعليم الأساسي التي تدرس مناهجها باللغة الأم (الماليزية ، الصينية ، التاميلية) ، مع وجود مدارس تدرس جميع مناهجها باللغة الانجليزية بشكل كامل. (الجبير والفايز، 2015، ص 5)

المحور الثانى: ملامح نظام التعليم الأساسي في الكويت

أولا : فلسفة التعليم وأهدافه بالكويت

ترتكز الفلسفة التربوية في دولة الكويت على قاعدة من الفكر والتجارب التي تقود الواقع الميداني وممارساته, ومن ثم تستقي منه الأطر التي يتم من خلالها الاختيار والتفضيل بين البدائل المطروحة نحو المستقبل الذي تستشرفه الكويت لأجيالها ، التعليم في الكويت هدف استراتيجي وغاية تنموية فمن خلاله يمكن تحقيق التنمية الشـــاملة وتحقيق معدلات نمو متزايدة، ومن هنا كان التعليم إلزامي

فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، والمرحلة الثانوية لتحسين مستوى الطالب وتأهيله لدخول المرحلة الجامعية تمهيدا إلى سوق العمل وتحرص الكويت في سعيها لبناء مجتمعها واستثمار موارده لتحقيق التنمية والرخاء لأبنائها تدرك أن الإنسان هدف التنمية وصانعها، وأن تقدم هذا المجتمع مرهون بمقدرته على توفير تعليم وتدريب مستمر يوفر الفرص للوصول إلى أقصى ما تسمح به قدراته، فالالتحام بين التربية والتنمية ومطالبها هو للكويت شريان الحياة. تتنوع الأهداف العامة للتعليم بوزارة التربية بالكويت كما وردت بالقانون (٤) لسنة ١٩٨٧.

ثانيًا: الأهداف العامة للتعليم في دولة الكويت

وقد أكد قانون التعليم الصادر رقم (٤) لسنة ١٩٨٧م في ١١ فبراير على مسئولية وزارة التربية في صياغة الإنسان الكويتي وتنظيم هذه المؤسسة الاجتماعية الحيوية والمهمة وتم صياغة الأهداف العامة للتعليم في الكويت، والتي تتضمن ما يلى : (الأحمد وآخرين، 2013، 27)

1. مساعدة الفرد على اكتساب المعلومات وجوانب المعرفة الوظيفية في جميع المجالات الحيوية.
2. اكتساب المهارات الوظيفية المناسبة.
3. استخدام أسلوب التفكير العلمي والعمل على تنمية قدراته الابتكارية.
4. الميول والاتجاهات والاهتمامات والقيم المناسبة بصورة وظيفية.
5. النمو الشامل روحيا وفكرياً.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية التربوية في دولة الكويت فيما يلي : (وزارة التربية ، 2022)

1. بناء شخصية الطالب بكافة أبعادها الدينية والنفسية والاجتماعية والمعرفية.
2. مواكبة الاتجاهات التربوية الحديثة في المعارف والمهارات والتقنيات في النظام التعليمي والتربوي للبلاد.
3. تجديد وتحديث الإطار المعرفي والثقافي لمناهج وزارة التربية والارتقاء بالكتاب المدرسي.
4. غرس المفاهيم الوطنية السليمة فى حب الوطن وتنميته وخدمته، وممارسة المواطنة الحقة واحترام العمل والقانون والنظام العام.
5. تعميق التمسك بالعقيدة الإسلامية وترسيخ المبادئ والقيم التي تدعو للالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والاعتزاز باللغة العربية والتراث وحماية المتعلم من إفرازات التغيرات الثقافية العالمية.
6. الارتقاء بالمكانة الاجتماعية والمهنية للمعلم، والنهوض بدوره في العملية التعليمية والتربوية.

7. الارتقاء بعملية الإدارة التربوية والتعليمية، وتوفير مستلزمات النجاح لها، من صلاحيات وامكانات مادية.

ثالثًا: سياسات التعليم بالكويت

عندما صدر الدستور الكويتي نصت المواد الآتية على التربية والتعليم : مادة ١٠ ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي" مادة ١٣ التعليم ركن أساسي تكلفة الدولة وترعاه ،ومادة ٤٠ التعليم حق للكويتيين تكلفة الدولة وفقاً للقانون، وفي حدود النظام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مرحلة الأولى وفقاً للقانون.

نصت المادة ٤٠ من الدستور الكويتي على أن (التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون).، حيث أكد قانون التعليم الإلزامي الذي صدر عام ١٩٦٥م (على يكون التعليم إلزامياً مجانياً لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الإلزامي من قوى بشرية ومادية) .

ونص المرسوم الأميري الصادر عام ١٩٨٧م والخاص بالتعليم العام في المادة الثانية منه على أن (التعليم حق لجميع الكويتيين تكفله الدولة) وبنص في المادة الرابعة على أن (تعليم الكويتيين في مدارس الحكومة بالمجان) . (وزارة التربية ، 2002م، ص 23)

رابعًا: تنظيم التعليم العام بالكويت

ووصف النظام التعليمي لدولة الكويت بأن النظام التعليمي في الكويت يشمل مسارات متنوعة لتغطية الاحتياجات المتعددة للطلبة بمختلف المراحل العمرية ويبدأ السلم التعليمي برياض الأطفال (مستويان) وهي مرحلة اختيارية ، ثم يبدأ التعليم الإلزامي للكويتيين بالمرحلة الابتدائية (من الصف الأول إلى الصف الخامس ثم المرحلة المتوسطة من الصف السادس إلى الصف التاسع) . ثم تأتي المرحلة الثانوية من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر) وهي غير إلزامية (وزارة التربية 2017، ص 41)

ونظام التعليم في الكويت شديد المركزية (يتم التحكم فيه بواسطة الوزارة بشكل مستقل) ومنظم من قبل الحكومة، حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بالإشراف على جميع جوانب التعليم في الكويت، من تعليم الطفولة المبكرة إلى الجامعات والكليات، توفر الحكومة التعليم المجاني لجميع المواطنين

الكويتيين كما تدعم العديد من المشـــاريع والمبادرات التعليمية، حيث أن الكويت لديها معدل معرفة القراءة والكتابة مرتفع للغاية .

خامسًا: مراحل تطور التعليم فى الكويت

شـــهدت مراحل تطور التعليم في الكويت منذ البداية وحتى الآن تقدمًا تدريجيًا وملحوظًا، بدءًا من بدايات متواضـــعة في شـــكل تعليم ديني ومدارس قرآنية، إلى أن توســـع نظام التعليم وتنوع لتلبية احتياجات المجتمع المتطورة، وكان نظام التعليم فى الكويت منذ نشأته في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لم يكن بمقدور سوى حفنة من العائلات الثرية تحمل تكاليف إرسال أطفالها إلى المدرسة .

بدأ هذا يتغير في الثلاثينيات عندما بدأت الحكومة في زيادة الاســـتثمار في التعليم وجعلته مجانيًا لجميع المواطنين. خلال الخمسـينيات والسـتينيات من القرن الماضـي، خضـع النظام التعليمي في الكويت لتوســـع كبير حيث ســـمحت الثروة النفطية للبلاد ببناء مدارس وجامعات جديدة، منذ ذلك الحين، ظل التعليم يمثل أولوية للحكومات المتعاقبة، وبعد ذلك مر تطور التعليم في الكويت والمراحل الدراسية فى الكويت بعدة مراحل :

1. كانت المرحلة الأولى هي إنشاء المدارس التقليدية .
2. المرحلة الثانية إنشاء مدارس حديثة.
3. المرحلة الثالثة هي إدخال المدارس المختلطة، والتي بدأت في أوائل السبعينيات .
4. المرحلة الرابعة هي إدخال المدارس الخاصة، والتي بدأت في أواخر الثمانينيات .
5. المرحلة الخامســـة كانت إنشـــاء المدارس الدولية، والتي بدأت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إلى أن وصـلنا إلى أن الكويت والتعلم الإلكتروني أصـبح متاح في العديد من مراحل التعليم وفي كلاً من الجامعات العامة والخاصـة، فضـلاً عن عدد متزايد من المعاهد المتخصـصـة التي تلبي مجالات محددة مثل الهندســـة والطب والأعمال بعض منها يعمل بنظام التعليم عن بعد، وتقوم الدولة بدعم التعليم بالكثير من المبادرات والمشـروعات وتحديث المناهج مثل مشـروع تعويض الفاقد التعليمي فى الكويت وغيره من المشروعات التعليمية المختلفة.

حيث يمتد العام الدراسي في الكويت من سبتمبر إلى يونيو، وينقسم إلى ثلاثة فصـول دراسية، يبلغ طول كل فصـل دراسـي أحد عشـر أسـبوعًا تقريبًا، مع اسـتراحة لمدة أسـبوعين بين كل فصـل

دراســـــي، ينقســـــم نظام التعليم في الكويت مع المنهج القديم والحديث فى الكويت إلى ثلاث مراحل رئيسية :

1. المرحلة الابتدائية .
2. المرحلة المتوسطة.
3. المرحلة الثانوية.
4. مرحلة التعليم العالي .

التعليم في المرحلة الابتدائية :مرحلة مجانية وإلزامية لجميع الأطفال أعمار 6 ســـنوات وتمتد من الصـــف الأول إلى الصـــف الخامس حيث يتعلم الطلاب خلالها المهارات الأســـاســـية مثل القراءة والكتابة والحساب والدراسات الاجتماعية .

المرحلة المتوسطة :تمتد من الصف السادس إلى الصف التاسع أي لمدة ثلاث سنوات حيث يقوم الطلاب خلالها بتوحيد وبناء المعرفة والمهارات المكتسبة خلال المرحلة الابتدائية.

المرحلة الثانوية :ليست إلزامية، لكن معظم الأطفال يختارون مواصلة دراستهم و تستمر لمدة أربع سنوات، من سن 14 إلى 18 عامًا أي من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر يركز الطلاب على مواضيع محددة يدرسونها بعمق أكبر فيما بعد ويمكن الاختيار بين ثلاث أنواع من المدارس في هذه المرحلة:

المدارس الثانوية العامة، تقدم منهجًا واسعًا يعد الطلاب لمزيد من الدراسة في المستوى العالي .

المدارس الثانوية الفنية: تركز على المواد المهنية والتقنية، وعادة ما يواصـــل الطلاب الدراســـة في معهد فني أو جامعة.

المدارس الثانوية الدينية: تقدم تعليمات في الإسلام وتعد الطلاب لامتحانات الوزارة الكويتية.

التعليم العالي :هي مرحلة اختيارية، يتوفر في الكويت عدد من الجامعات والكليات، فهناك مؤسسات عامة وخاصـــة، جامعة الكويت هي أكبر وأقدم مؤســـســـة للتعليم العالي في الدولة، وتقدم مجموعة واسعة من برامج البكالوريوس والدراسات العليا.

1. إدارة التعليم وتمويله

أضحت قضية تطوير التعليم بجميع مراحله من القضايا المجتمعية الملحة التي تشغل بال جميع أفراد أي مجتمع من المجتمعات المتقدمة والنامية على حد الســـواء. وهو ما يظهر جليّاً من خلال وضع التعليم وقضاياه في مقدمة أولويات خطط التنمية على الصعيد العالمي.

وقد شـــهد التعليم والإنفاق عليه في العقود الأخيرة زيادة كبيرة تمثلت في ارتفاع تكلفة التعليم في جميع مستوياته، ويمكن رد ما سبق إلى العوامل التالية: (عابدين، 2008، 85)

1. الزيادة السـكانية وخاصـة الناتجة عن زيادة المواليد وقلة الوفيات، وما يصـاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم، خاصة بعدما تبنت دول العالم فكرة التعليم الإلزامي المجاني.
2. محاولات معظم الدول إطالة عدد سـنوات التعليم الإلزامي المجاني ليتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية، وربما إلى المرحلة الثانوية.
3. الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم مثل: رفع مسـتوى إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة، وتطوير المناهج .... إلخ.
4. تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية في مرحلة التعليم الثانوي والعالي.
5. التوسع الكمي والكيفي في التعليم العالي الذي يعد أكثر مراحل التعليم تكلفة، نظراً لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المتميزة .
6. المشـــروعات التعليمية وما تتطلبه من مباني ومعدات وأجهزة وأثاث ومعلمين وفنيين وعمال وتجهيزات باهظة التكاليف وتحتاج إلى نفقات مالية وذلك في ظل الارتفاع المتزايد في الأسعار.
7. غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وما ترتب عليها من زيادة الطموح التعليمي، وزيادة التزام الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء قد جعل ميدان التعليم يدخل في سـباق مع غيره من الميادين من أجل الحصـول على التمويل اللازم (طابع، 2010، 131:132).

تنص المواد التالية من الدستور الكويتي على ما يلي:

- مادة (13) : التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه.
- مادة (40) : التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون.

وفي ضـوء هذه المواد تسـعى الكويت إلى توفير الخدمة التعليمية وتيسـير الحصـول عليها لكل الأفراد دون أي تمييز أو تفرقة. وفي سـبيل ذلك تنفق ما يوازي 7.1% في المتوسـط من الناتج المحلي، وما يوازي (15,4%) من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم بجميع مراحله. حيث ارتفع حجم الإنفاق على التعليم من (824.9) مليون دينار كويتي في 2002/01 إلى (1021.7) مليون دينار كويتي في 2005/04.

سادسًا: مصادر تمويل التعليم:

1. الحكومة كمصدر للتمويل:

درجت الحكومات على مستوى العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم الجامعي، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم الجامعي. وهناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم الجامعي عن طريق الضرائب العامة هي: (عبد المحسن عايض القحطاني، 2018)

- التمويل عن طريق الحكومة كما يحدث في الكويت.
- التمويل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية كما يحدث في بريطانيا.
- التمويل من الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية كما يحدث في أمريكا.

2. الطلاب كمصدر للتمويل:

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي. وفيما يلي أهم البنود التي يمكن أن يكون الطالب من خلالها مصدراً من المصادر المهمة لتمويل التعليم الجامعي.

1. الرسوم الدراسية:

يعد نظام الرسوم الدراسية أحد الأساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي، ويؤسس نظام الرسوم الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة للتعليم الجامعي.

2. قروض الطلاب:

أن تحميل الطلاب نسبة من نفقات تعليمهم يتطلب تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب على دفع نفقات تعليمهم، وتعد القروض الدراسية واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي. حيث يقوم الطالب بتمويل تعليمه الجامعي عن طريق قروض تمنح له خلال مدة الدراسة، ويتم استعادتها بطرق وأساليب تختلف باختلاف الدول.

وتقدم قروض الطلاب من الحكومة أو المؤسسات المالية أو البنوك التجارية أو بإنشاء بنك متخصص لإقراض الطلاب بضمان الحكومة أو أسر الطلاب. على أن يقوم الطلاب بسداد هذه الديون بعد تخرجهم واستلامهم العمل في فترة تختلف من مجتمع لآخر.

3. السندات الدراسية:

يعد نظام السندات Vouchers أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي، والسند هو كوبون يحدد قوة شراء الخدمة الخاصة، وهو يساعد الطلاب وأولياء الأمور على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويسهم في إيجاد خدمات متنوعة، ويزكى التنافس بين مؤسسات التعليم مما يزيد من تحمل المؤسسات التعليمية لمسئوليات تجاه الطلاب، ويجعلها تبحث عن الجودة والنوعية، حتى تجذب أكبر عدد من الطلاب الذين يدفعون تكلفة ونفقات تعليمهم، ويستند هذا النظام إلى قيام الحكومة بتقديم سندات تعليمية للطلاب، تتيح لهم فرص الاختيار بين الجامعات، كما تختلف السندات الممنوحة للطلاب حسب مستوى أدائهم في اختبارات القبول بالكلية.

- **عوامل زيادة تكلفة التعليم :**

ترجع الزيادة المستمرة في تكلفة التعليم الجامعي إلى العوامل التالية: (أحمد حسين الصغير ،2005 :25:23):

- **العوامل السياسية:** تؤثر العوامل السياسية في القوانين والتشريعات المنظمة للتعليم بمراحله المختلفة ومنها التعليم العالي، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين السياسة والتعليم خاصة في مجال تخطيط التعليم وإتاحة الفرص التعليمية وفي مناهج التعليم وما تكونه من أنواع الولاء السياسي. ويتمثل ذلك في نسبة ما يخصص للتعليم الجامعي من إجمالي الميزانية العامة ونصيب كل

فرد في الدولة من ميزانية التعليم والإجراءات التي يتخذها المسئولون عن النظام التعليمي الجامعي ونوعية الخريجين ومدى حاجة السوق لنوعية معينة من التعليم ومدى الارتقاء بالعملية التعليمية لمسايرة التقدم العالمي في ثورة المعلومات والاتصالات إلى آخره من سياسات يراها النظام وتطبق على المجال التعليمي، أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الطالب من تكاليف التعليم بصفة تدريجية بجانب الزيادة المستمرة لحجم ميزانية التعليم كجزء من الميزانية العامة للدولة.

- **العوامل الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية من الأهمية بمكان لما لها من دور فعال في تخطيط وتدبير الموازنة العامة لأي دولة، ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم. حيث تؤثر المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي من عجز في ميزان المدفوعات، وفي الموازنة العامة للدول، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة، وانخفاض قيمة بعض العملات، وارتفاع المستوى العام للأسعار وغيرها من زيادة المصاريف الجارية والرأسمالية في مجال التعليم العالي. كل ذلك كان سبباً في الاهتمام بالتنمية الاقتصادية لسد الفجوة بين الإمكانات المتوافرة والطموحات التي يتطلع إليها في جميع المجالات ومنها التعليم. ومن هنا كان حجم الميزانية العامة للتعليم الجامعي مثار اهتمام العديد من الباحثين لما لذلك من أثر على نصيب الفرد وحقه في التعليم.
- **العوامل الاجتماعية:** يلعب العامل الاجتماعي دوراً مهماً في استثمار الطاقات البشرية وتحويلها إلى طاقة منتجة. ومن هذه العوامل الاجتماعية التوسع الكمي والكيفي في التعليم الجامعي الذي يعتبر أكثر مراحل التعليم كلفة، أيضاً تزايد الاهتمام بالتعليم التكنولوجي نتيجة ثورة المعلومات وما أحدثته من الاهتمام بتواجد الأجهزة الإلكترونية لجميع الطلاب مثل معامل الكمبيوتر واستخدام هذه الأجهزة في العمليات الإدارية بالجامعات. بجانب اهتمام جميع الأفراد بالانخراط في سلك التعليم طمعاً في الحصول على مكانة اجتماعية عالية كل ذلك يؤدي لارتفاع حجم ميزانية التعليم كجزء من الميزانية العامة للدولة.
- **العامل الديموجرافي:** يعتبر العامل الديموجرافي والذي يمثل الزيادة السكانية الناتجة عن زيادة عدد المواليد وخفض عدد الوفيات نتيجة التقدم والاهتمام بقطاع الخدمات صفة عامة وفي

مقدمتها الصحة والتعليم من أهم العوامل التي تؤثر في زيادة تكلفة التعليم. كما تؤدي هذه الزيادة السكانية في الضغط على التعليم خاصة مع اهتمام الجميع بالتعليم واقتناعهم ورغبتهم وإقبالهم عليه، مع تبني الحكومات فكرة مجانية التعليم في معظم مراحله، مما أدى للطلب المتزايد على التعليم الجامعي وزيادة نفقاته.

- **العولمة والثورة العلمية:** أدت العولمة والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات إلى إحداث تغيرات وتطورات واسعة في صناعة المعرفة وعدم اقتصار هذه التغيرات على الجامعات، بل إن دور السوق قد تعاظم بسببها وأصبح حافز الربح المحرك الأساسي للنشاط مما أحدث تغيراً في طبيعة عمل الجامعة وتأثيرها في البيئة المحيطة بها. وأدى تأثير السوق إلى تحديد أنواع التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مما ألقى بأعباء إضافية على الجامعات

موارد الإنفاق على التعليم بدولة الكويت تأتي بصفة أساسية من القطاع الحكومي، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق من المصادر الحكومية ما بين عامي 2022/01 إلى 2022/04 على جميع مراحل التعليم من 824,9 مليون دينار كويتي، إلى 1021,7 مليون دينار كويتي.

سابعاً: المناهج والمقررات الدراسية:

إن التعليم من الضروريات الأساسية التي تسعي إليها جميع الدول التي تطمح في التقدم والازدهار في كافة مناحي الحياة ،وتسعي تلن الدول إلي تطوير الأنظمة التعليمية والمناهج الدراسية في جميع المراحل المختلفة ،والعمل علي تنميتها وذلن من أجل مواكبة المستجدات التربوية والعلمية والثقافية بما يخدم المجتمع كافة، وتخريج دفعات من الطلاب والطالبات علي مواكبة سوق العمل في المطاعين الخاص والعام.

وتعد عملية تطوير المناهج التعليمية بالأهمية القصوى التي تستدعيها الضرورة المتطلبة لها، وهي عملية يقصد بها تصحيح وإعادة تصميم للمناهج بإدخال تجديدات ومستحدثات في مكوناته لتحسين العملية التعليمية، وتحميك أهدافها بصورة واضحة وشاملة للجميع ،حيث تعمل تلك العملية علي محاكاة تطور العلوم وتنفيذ الأبحاث والدراسات العلمية المختلفة ، وتمر عملية تطوير المناهج بعدة مراحل وخطوات أساسية منها: تهيئة المسئولين عن العملية التعليمية ذهنياً ونفسياً ،تحديد

التوجهات المستقبلية لسياسة النظام التعليمي وفلسفته، ثم مرحلة تقويم النظام التعليمي الحالي في ضوء تلن التوجهات، ومن ثم وضع خطة عامة لتجريب المقترحات وإجراء الاستعدادات اللازمة لوضعها ،ويأتي بعد ذلن مرحلة تجريب المنهج المطور وعرضه علي محكمين ذوي خبرة لبل تعميمه ،وأخيراً مرحلة تعميم المنهج المطور لتكتمل عملية تطوير المناهج التعليمية. (الشيخ ، 2010، 18).

وتعد دولة الكويت من أوائل الدول العربية التي تهدف إلي التنمية الشاملة في مسار العملية التعليمية ،فمد نجحت دولة الكويت في تطبيك مشروع المناهج الإلكترونية بحيث تكون متوفرة علي الأجهزة الحديثة؛ مما يسهل دراستها والحصول عليها بكل يسر في أي ولت ومكان ،فبعد أن كانت المدرسة هي المصدر الأول للمعرفة ،وهي الركن الأساسي لعملية التعليم ،فمد تعددت وسائل التعلم ومنها:- التعليم عن بعد الذي ساعد في مواجهة النمص في أعداد أعضاء هيئة التدريس ،ورفع المستوي الثقافى والعلمي والاجتماعي لكل أفراد المجتمع ،وتوفير الوقت والجهد والتكلفة لدي المتعلمين

ويهدف تطوير المناهج أيضاً إلي الحرص علي تطبيك الأنشطة الداخلية والخارجية لتحميك المزيد من التطور في إتمام العملية التعليمية ،فتلن الأنشطة تساعد الطلاب علي إشباع هواياتهم المختلفة، كما أنها تساهم في رفع نسبة الذكاء لدي الطلاب وزيادة الإيجابية لديهم ،وبناء شخصيتهم لما لها من أهمية في اكتساب وتنمية المسئولية الاجتماعية لديهم. (وزارة التربية ، 2016) .

ولا يغفل عنا جميعاً أن تطوير المناهج التعليمية يساعد في دراسة المشكلات التي يعاني منها الطلاب جيً لا بعد جيل ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها، والتعرف علي مواطن الضعف والقوة لدي الطلاب ، وكذلك تحديد الأخطاء وأوجه المصور والضعف في المناهج المديمة ،ثم إجراء الدراسات والتجارب لمحاولة التخلص من هذا المصور مع الاستفادة من الاتجاهات والخبرات التربوية ،واختيار المناسب منها والصالح لعاداتنا ،ولما كان تلك العملية من أهمية، فلابد من وجود مركز علمي يهتم بتطوير المناهج ويتعين له أساتذة مرموقين ونابغين في تخصصاتهم وذلن من أجل تعميم الفائدة المرجوة.

المحور الثالث: أهم الاختلافات بين نظام التعليم الأساسي في سنغافورة التعليم الأساسي في دولة الكويت

المقارنة	سنغافورة	الكويت

الطالب	اكتساب المهارات هو الهدف الأول للعملية التعليمية، وله انتقاء الأنشطة التي تناسب ميوله.	اكتساب المعارف هو الهدف الأول للعملية التعليمية، ولا يستطيع الطالب اختيار المواد التي يريد أن يتعلمها.
المعلم	معايير شاملة تركز على التدريب المهني. لهم دور في اختيار المنهج والأساليب التعليمية.	معايير اختيار المعلمين محدودة كمؤهل شهادة البكالوريوس. يتم تدريب المعلم قبل واثناء الخدمة عن طريق بعض الدورات والورش.
قيمة مهنة التعليم	تقدير مهنة التعليم ماديا ومعنويا.	لا يجد المعلم الاحترام الكافي من المدرسة والطالب والمجتمع كافة ، كما لا يوجد غالبا حب حقيقي وانتماء للمعلمين لمهنة التعليم
المناهج	المرونة في اتباع المنهج، مع حرية اختيار المعلم لمحتوى المنهج.	الالتزام بالمنهج الذي تضعه الوزارة حرفيا من قبل لجنة متخصصة دون استشارة أهل الميدان.

المحور الرابع: كيفية الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت

هناك عدة مبررات تحجرنا للإفادة من تجربة دولة سنغافورة في التعليم الأساسي في دولة الكويت، من أهمها رغبة الدولة وتطلعها لتشكيل وتطوير نظامها التعليمي، ليلائم التغيرات العالمية للقرن الحادي والعشرين، والجهود المبذولة لتطوير النظام التعليمي الأساسي ككل، حيث اعتبر التعليم مشروع قومي، ويهدف هذا التطوير إلى الاستثمار الكامل الجميع إمكانيات وقدرات أفراد المجتمع بما يؤدي ذلك إلى قدرة المجتمع التنافسية في معترك التغيرات الاقتصادية والسياسية ، ويمكن الاستفادة من تجربة سنغافورة بالنقاط التالية:

- وضع خطة شاملة لإصلاح النظام التعليمي ككل فالإصلاحات الجزئية يترتب عليها كثير من المشكلات ومن ثم ضرورة الاتجاه إلى تطوير التعليم بمنظور شامل بعيد المدى يحقق التكامل بين المراحل التعليمية المختلفة وربطها بالتعليم الأساسي. فلقد أشارت دراسات وبحوث متعددة الى أن تطوير التعليم في دولة الكويت لا يتم أساس أنه وحدة واحدة حيث من الملحوظ أن

معظم ما يتم في مجال تطوير التعليم لا يعدو أن يكون مجموعة من الإصلاحات الجزئية تتناول عناصر العملية التعليمية بشكل منفصل وبالتالي لا تؤدى الجهود المبذولة في هذا المجال الى الأهداف المنشودة.

- زيادة المرونة في النظام التعليمي إذ أدخلت سنغافورة المرونة في نظامها لهدفين الأول: تقليل الفاقد في النظام التعليمي، والثاني: الاستغلال الأقصى والأمثل لجميع قدرات وإمكانيات أبنائها.
- التمهين المبكر في التعليم: الحكومة السنغافورية تؤمن بأهمية التعليم وارتباطه بسوق العمل لذا فقد تم إدخال المواد الفنية والمهنية في التعليم الأساسي، وهذا ما نفتقده في دولة الكويت التي يعاني أبناؤها من البطالة.
- التدريب المستمر للمعلمين؛ فمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات يتطلب تدريب المعلم تدريبا فاعلا أثناء الخدمة بما يطور قدراته وإمكاناته ويزيد من مستوى عطائه وفاعليته.
- الاهتمام بالتعليم الفني والمهاري وتطويره بما يتناسب مع تغيرات العصر ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

–تنمية المهارات الفنية وربطها بالتكنولوجية الحديثة.

– توفير مصادر أخرى غير وزارة التربية لتمويل التعليم الأساسي وما يحتويه من مجالات فنية.

– إنشاء مجلس خاص يكون مسئولا عن كل أنواع التعليم الفني في التعليم الأساسي.

- الاعتماد على التخطيط السليم للنظام التعليمي الأساسي القائم على الدراسات الدقيقة للواقع السكاني والاقتصادي والاجتماعي والأهداف المستقبلية للمجتمع السعودي وفلسفته التعليمية.
- تعليم مهارات التفكير ليس منهجا فحسب؛ حين أدركت سنغافورة أهمية التفكير وجعلته جزءا من تعليمها، لم تكتفي بدمج مهاراته في مناهجنا في التعليم الأساسي وإنما سخرت الإمكانات لذلك ودربت المعلمين على تنفيذ هذه المناهج المطورة بما يحقق أهدافها.
- تمكين القيادة المدرسية ؛ بحيث يصبح مدير المدرسة مخولا لاتخاذ جميع القرارات، بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المتعلمين والعاملين في المدرسة .

- وضع معايير لاختيار القيادات في المؤسسات التربوية على جميع المستويات، وترتبط بالقدزه على الشراكة مع المؤسسات والكيانات ذات الصلة.
- أن تتسم البرامج الدراسية بالحداثة والمعاصرة وأن تتصف بالمرونة ؛ لتعطي حرية الاختيار للدارسين كل حسب حاجاته او رغبته.
- عقد دورات التنمية البشرية والمهنية للمسئولين عن إدارة التعليم، وإعلاء دور الكفاءة والخبرة والقدرة على تحمل المسئولية لتكون هي الأساس في تولي المناصب.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أبو النيل، هاتهم أحمد حسن. (2011). *دراسة مقارنة لنظم تنمية الموارد البشرية في كل من سنغافورة وماليزيا وامكانية الافادة منها في تطوير الجامعات المصرية* [رسالة دكتوراه غير منشورة] ، كلية التربية، جامعة بنها، مصر.

البحيري، خالد. (2011). في سنغافورة المعلم يحدد المنهج. *رسالة التربية*، (35)، 98-103.

بوسعدة، قاسم وسلام، بوجمعة. (2013). إعداد المعلم في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*(عدد خاص).

تان ، شارلين . (2010) مسارات سياسة التعليم في عصر العولمة شواهد من سنغافورة وكمبوديا(امال الكيلانى، مترجم). *مجلة مستقبليات مركز مطبوعات اليونسكو*، *20*(2)، 738-713.

تانج ، نيكولاس. (2008) التعليم والتعلم بالمسارات في سنغافورة المؤسسة الوطنية للتربية بسنغافورة (حمود بن سليمان العبري، مترجم). *مجلة رسالة التربية*، (19)، 49-44.

الجبير، تهاني و الفايز، وفاء (2015). تجربة سنغافورة في التعليم. *عالم التربية*، *52*(16)، 1-53.

الجحيفي ، لطف. (2004) . التجربة التنموية السنغافورية. *مجلة شئون العصر*، *8*(15)، 412-381.

الجرف ، ريما. (2004) . البعد العالمي في مناهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في سنغافورة. *مجلة ندوة بناء المناهج الأسس والمنطلقات*، *2*.

حانية، مي. (2011). السياسات التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا. *المستقبل العربي*، *38*(34).

داود، عبدالعزيز أحمد محمد. (2017). تحليل النظام التعليمي في جمهورية سنغافورة باستخدام نموذج موهلمان النظري. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، *3*(7)، 13-109.

الرشيدي، غازي و مندني، لطيفة. (2017). *الملامح المميزة لنظام التعليم في سنغافورة، وإمكانية الإفادة منها في دولة الكويت: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية*، *1*(27)، 93-134.

رضوان، ماهر إبراهيم. (2019). *إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فلندا وسنغافورة وكيفية الإستفادة منه في مصر* [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مصر.

شرقاوي، عبدالوهاب. (2015) . *بالقياس المقارن يمكن لمصر الاستفادة والتعلم من تجربة التعليم الناجحة في سنغافورة*. (151) ،ص 18 -19.

الشيخ، ماجد عبد العزيز.(2010). *التعليم في دولة الكويت*. ذات السلاسل.

عابدين، محمود عباس. (2008). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. الدار المصرية اللبنانية.

عبد الرحمن، أحمد الأحمد وآخرون.(2013). *المناهج والأهداف التربوية في التعليم العام بدولة الكويت*. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

عبدالعال، عنتر محمد أحمد. (2002). التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة : التجربة والدروس المستفادة. *مجلة الثقافة والتنمية*، *2*(4)، ١٥٨ – 159.

عبدالعال، عنتر. (2002). التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة التجربة والدروس المستفادة. *مجلة الثقافة والتنمية* ، *2*(2)، 142 – 167.

عيسان، صالحة. (2009). الاستراتيجيات الحديثة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة تجربة سنغافورة. *مجلة رسالة التربية*، (23) ، 36-45.

فرج ، عبداللطيف حسن. (2010). *نظم التربية والتعليم في العالم*. دار المسيرة.

فيصل، الراوي رفاعي و آخرون.(2010). *الادارة التربوية نظرياتها و تطبيقاتها في التعليم و رياض الأطفال*. مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع.

القحطاني، عبد المحسن عايض. (2018). مصادر تمويل العملية التعليمية و دور رأس المال الاجتماعي لدي القادة التربويين في المدارس الثانوية الحكومية بدولة الكويت في تنويع البدائل. *مجلة العلوم التربوية*، (1).

قنديلجي، عامر و السامرائي ، ايمان. (2009). *البحث العلمي الكمي والنوعي*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

مراد، صلاح وهادي، فوزية.(2002). *طرائق البحث العلمي تصميماتها وإجراءاتها*. دار الكتاب العربي الحديث.

المركز الوطني لتطوير التعليم. (2013) . *دراسة تشخيصية للوقوف على واقع حال التعليم في الكويت*.

المقبل، محمد. (٢٠٠٣). التعليم في سنغافورة مواجهة المستقبل. *مجلة مناهج*، (3)، ٢٠ – 25.

مؤتمر التنمية المهنية المتكاملة للمعلم. **(2017)**. تفعيل دور رخصة المدرس والتوسع في التدريب الميداني بحيث لا يقتصر على السنة الأخيرة. مؤتمر التنمية المهنية المتكاملة للمعلم. *مجلة صناع المستقبل*، (7).

وزارة التربية. (2005). *استراتيجية التعليم العام في دولة الكويت ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥*.

وزارة التربية. (2016). *المجموعة الإحصائية للتعليم 2015-2016*. دولة الكويت

وزارة التربية. (2016). *إدارة التطوير والتنمية (مركز التدريب)*. إنجازات إدارة التطوير والتنمية للعام الدراسى 2000/99م.

وزارة التربية. (2016). *إدارة التطوير والتنمية*. انجازات قسم التدريب التربوي للعام الدراسي 2015-2016 .

وزارة التربية. (2016). *خطة الدورات التدريبية أثناء الخدمة للعاملين بوزارة التربية للعام الدراسي 2015-2016*. إدارة التطوير والتنمية.

وزارة التربية. (2017). *قطاع التخطيط والمعلومات*. تطور بنية التعليم لدولة الكويت للعام 2017-2018م

وزارة التربية. (2023). *دولة الكويت : التقرير الوطني لفن تعليم الكبار والتربية* . اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم الثقافية.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

Abdeen, M. (2008). *'Ilm Iqtiṣādīyāt al-ta'līm al-ḥadīth (Economics of modern education)*. Al Masriah Al Lubnaniah Bookstore.

Abdel Rahman, A., et al. (2013). *al-Manāhij wa-al-ahdāf al-tarbawīyah fī al-ta'līm al-'āmm bi-Dawlat al-Kuwayt (Curricula and educational objectives in public education in Kuwait)*. Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences.

Abdel-Aal, A. (2002). al-Ta'līm al-'āmm wa-tanmiyat al-maṣādir al-basharīyah fī Sanghāfūrah al-tajribah wa-al-durūs al-mustafādah (Public education and human resource development in Singapore: Experience and lessons). *Journal of Culture and Development, 2*(2), 142-167.

Abu Alnil, H. (2011). *Dirāsah muqāranah li-nuẓum tanmiyat al-mawārid al-basharīyah fī kull min Sanghāfūrah wa-Mālīziyā wa-imkānīyat al-*

Ifādah minhā fī taṭwīr al-jāmi'āt al-Miṣrīyah (A comparative study of human resources development systems in Singapore and Malaysia and benefiting from them in developing Egyptian universities) [Unpublished doctoral dissertation]. Benha University.

Al-Behairi, K. (2011). Fī Sanghāfūrah al-mu'allim yḥdd al-manhaj (In Singapore, the teacher defines the curriculum). *Mission of Education*, (35), 98-103.

Al-Jarf, R. (2004). al-Bu'd al-'alamī fī manāhij al-dirāsāt al-ijtimā'īyah lil-marḥalah al-thānawīyah fī Sanghāfūrah (Global aspect in secondary school social studies curricula in Singapore). *Journal of the Curriculum Building Symposium, Foundations and Principles*, 2.

Al-Jubeir, T., & Al-Fayez, W. (2015). Tajribat Sanghāfūrah fī al-ta'līm (Singapore's experience in education). *World of Education, 52*(16), 1-53.

Al-Juhaifi, kindly. (2004). al-Tajribah al-tanmawīyah alSnghāfwryh (Singaporean development experience). *Shoon Alasr, 8*(15), 412-381.

Almoqbil, M. (2003). al-Ta'līm fī Sanghāfūrah: Muwājahat al-mustaqbal (Education in Singapore: Confronting the future. *Journal of Curriculum*, (3), 20-25.

Al-Qahtani, A. (2018). Maṣādir tamwīl al-'amalīyah al-ta'līmīyah wa dawr ra's al-māl al-ijtimā'ī ladá al-qādah al-tarbawīyīn fī al-madāris al-thānawīyah al-ḥukūmīyah bi-Dawlat al-Kuwayt fī tanwī' al-badā'il (Sources of financing education and the role of social capital among educational leaders in government secondary schools in Kuwait in diversifying alternatives). *Journal of Educational Sciences*, (1).

Al-Rashidi, G., & Mandani, L. (2017). al-Malāmiḥ al-mumayyazah li-niẓām al-ta'līm fī Sanghāfūrah, wa-imkānīyat al-Ifādah minhā fī Dawlat al-Kuwayt: Dirāsah taḥlīlīyah (Distinctive features of the education system in Singapore and utilizing them in Kuwait: An analytical study). *Journal of the Faculty of Education, 1*(27), 93-134.

Al-Sheikh, M. (2010). *al-Ta'līm fī Dawlat al-Kuwayt (Education in the State of Kuwait)*. Dhāt al-Salāsil.

Boon, G. C., & Gopinathan, S. (2006). The Development of Education in Singapore since 1965: Background paper prepared for the Asia Education Study Tour for African Policy Makers. *National Institute of Education, Nanyang Technological University, Singapore*.

Bou Saada, Q., & Salam, B. (2013). I'dād al-mu'allim fī ḍaw' al-Ittijāhāt al-tarbawīyah al-ḥadīthah (Teacher preparation in light of modern educational trends). *Journal of Humanities and Social Sciences* (special issue).

Chong, S., & Goh, K. C. (2007). Choosing Teaching as a Second Career in Singapore. *New Horizons in Education*, *55*(1), 95-106.

Daoud, A. (2017). Taḥlīl al-niẓām al-ta'līmī fī Jumhūrīyat Sanghāfūrah bi-istikhdām namūdhaj mwhlmān al-naẓarī (Analysis of the educational system in Singapore using Mohlman's theoretical model). *Journal of Comparative and International Education*, *3*(7), 13-109.

Faisal, A. et al. (2010). *al-Idārah al-tarbawīyah nẓryāthā wa taṭbīqātuhā fī al-ta'līm wa riyāḍ al-aṭfāl (Educational administration: Theories and applications in education and kindergartens)*. Al Falah Library.

Faraj, A. (2010). *Nuẓum al-tarbiyah wa-al-ta'līm fī al-'ālam (Education systems in the world)*. Dar Al Masirah.

Foo, S., Majid, S., Azura Mokhtar, I., Zhang, X., Chang, Y. K., Luyt, B., & Theng, Y. L. (2014). Information literacy skills of secondary school students in Singapore. *Aslib journal of information management*, *66*(1), 54-76.

Ginsburg, A., Leinwand, S., Anstrom, T., & Pollock, E. (2005). What the United States Can Learn from Singapore's World-Class Mathematics System (and What Singapore Can Learn from the United States): An Exploratory Study. *American Institutes for Research*.

Hania, M. (2011). al-Siyāsāt al-tarbawīyah wa-al-ta'līm fī al-adā' al-tanmawī lsnghāfwrh wa-Mālīziyā (Educational policies and education in the development performance of Singapore and Malaysia). *Arab Future*, *38*(34).

Hodge, W. (2007). Basic education curriculum revisited: A look at the

current content and reform.

Integrated Professional Development Conference for Teachers. (2017). Taf'īl dawr rukhṣat al-mudarris wa-al-tawassu' fī al-tadrīb al-maydānī bḥyth lā yqtṣr 'alá al-sanat al-akhīrat (Activating the role of teacher licensing and expanding field training not to be limited to the final year). *Future Makers Magazine*, (7).

Ingersoll, R. M. (2007). A Comparative Study of Teacher Preparation and Qualifications in Six Nations. CPRE Research Report Series. *Consortium for Policy Research in Education*.

Issan, S. (2009). al-Istirātījīyāt al-ḥadīthah fī tadrīb al-mu'allimīn athnā' al-khidmah tajribat Sanghāfūrah (Modern strategies in in-service teacher training: Experience of Singapore). *Journal of Educational Message*, (23), 36-45.

Jaswant, S. (2021). *Educational Planning in Kuwait*. Kuwait University Press,

John, D. (2019). *Primary Teacher Training in Kuwait*. The Final Report to UNESCO.

Kandilji, A., & Al-Samarrai, I. (2009). *al-Baḥth al-'Ilmī al-kammī wa-al-naw'ī (Quantitative and qualitative scientific research)*. Yazori Group.

Ministry of Education. (2005). *Istirātījīyat al-ta'līm al-'āmm fī Dawlat al-Kuwayt 2005 – 2025 (Public education strategy in Kuwait 2005-2025)*. Kuwait.

Ministry of Education. (2015). *Binging out the Best a every Child Singapore*.

Ministry of Education. (2016). *al-Majmū'ah al-iḥṣā'īyah lil-ta'līm 2015-2016 (Education statistical group 2015-2016)*. Kuwait.

Ministry of Education. (2016). *Injāzāt idārat al-taṭwīr wa-al-tanmiyah lil-'ām al-dirāsī 99/2000M (Achievements of the development and management administration in 1999/2000)*. Development and Management Administration.

Ministry of Education. (2016). *Injāzāt qism al-tadrīb al-tarbawī lil-'ām al-dirāsī 2015-2016 (Achievements of the educational training*

department in 2015-2016). Development and Management Administration.

Ministry of Education. (2016). *Khiṭṭat al-dawrāt al-tadrībīyah athnā' al-khidmah lil-'āmilīn bi-Wizārat al-Tarbiyah lil-'ām al-dirāsī 2015-2016 (Plan of in-service training courses for employees of the Ministry of Education in 2015-2016)*. Development and Management Administration.

Ministry of Education. (2017). *Taṭawwur binyat al-ta'līm li-Dawlat al-Kuwayt lil-'ām 2017-2018m (Development of the education structure in Kuwait in 2017-2018)*. Planning and Information Sector.

Ministry of Education. (2023). *Dawlat al-Kuwayt: al-taqrīr al-waṭanī li-fann ta'līm al-kibār wa-al-tarbiyah (State of Kuwait: National report on the art of adult education and pedagogy)*. Kuwaiti National Committee for Education, Science and Culture.

Murad, S., & Hadi, F. (2002). *Ṭarā'iq al-baḥth al-'Ilmī taṣmīmatihā wa-ijrā'ātihā (Scientific research methods, designs, and procedures)*. Dar Alkitab Alaraby Alhadith.

National Center for Educational Development. (2013). *Dirāsah tashkhīṣīyah lil-wuqūf 'alá wāqi' ḥāl al-ta'līm fī al-Kuwayt (A diagnostic study to determine the reality of education in Kuwait)*. Kuwait.

OECD: Singapore Country Note - Results from Talis. (2013). PPL - 2. http: / / www. ecd. org / edu / school / TALIS – 2013 - country - 11ote - Singapore. Access Date. 8/4/2020.

Poon, K., Musti-Ra, S., & Wettasinghe, M. (2013). Special education in Singapore: History, trends, and future directions. *Intervention in School and Clinic*, *49*(1), 59-64.

Radwan, M. (2019). *Iṣlāḥ niẓām al-ta'līm al-ilzāmī fī flndā wsnghāfwrh wa-kayfīyat al-istifādah minhu fī Miṣr (Reforming the compulsory education system in Finland and Singapore and how to benefit from it in Egypt)* [Unpublished master's thesis]. Kafrelsheikh University.

Sharqawi, A (2015). bi-*al-Qiyās al-muqāran yumkinu li-Miṣr al-istifādah wa-al-ta'allum min tajribat al-ta'līm al-nājiḥah fī Sanghāfūrah (By*

comparison, Egypt can benefit and learn from the successful education experience in Singapore). (151), pp. 18-19.

Smyth, E., Banks, J., & Calvert, E. (2011). From Leaving Certificate to leaving school: A longitudinal study of sixth year students.

Tan, C. (2010). Masārāt siyāsat al-ta'līm fī 'aṣr al-'awlamah shawāhid min Sanghāfūrah wa-Kambūdiyā (Education policy paths in the era of globalization: Evidence from Singapore and Cambodia) (A. Al-Kilani, trans.). *Journal of Futures, 20*(2), 713-738.

Tang, N. (2008). al-Ta'līm wa-al-ta'allum bālmsārāt fī Sanghāfūrah al-Mu'assasah al-Waṭanīyah lil-Tarbiyah bSnghāfwrh (Teaching and learning pathways in Singapore National Educational Foundation of Singapore) (H. Al Abri, trans.). *Mission of Education*, (19), 49-44.

Yearbook of statistic Singapore. (2015). *Education*. http://www.singstst.gov.sg/term-of-use